The Islamic University–Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Commerce

Master of Accounting & Finance

الجامعـــة الإســلاميـة – غـــزة

شئون البحث العلمي والدراسات العليا

كلـيـــــــة التـجـــــــارة

ماجستـيـر المحاسـبة والتمويـل

دور التـدقيـق الداخلـي فـي تقييـم إدارة المخاطـر التشغيليـة

"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management

"An Empirical Study On Operating Banks In Gaza Strip"

إِعدَادُ البَاحِثَة

رنده محمد سعيد أبو شعبان

إِشـــــرَافُ

الأستاذ الدكتور

ماهر موسى درغام

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي برنامج المحاسبة والتمويل بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

شعبان 1437هـ– مايو 2016م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور التـدقيـق الداخلـــي فـي تقييـم إدارة المخاطــر التشغيليــة

"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management

"An Empirical Study On Operating Banks In Gaza Strip"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	رنده محمد سعيد أبو شعبان	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
:Date	2016/04/24	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س غ/35/..... Ref
التاريخ.....2016/03/19م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **رنده محمد سعيد أبو شعبان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة

The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management – An Empirical Study on Operating Banks in Gaza Srip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 10 جمادى الآخر 1437هـ، الموافق 2016/03/19م الساعة الثانية مساءً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. علي عبد الله شاهين	مناقشاً داخلياً	.....
د. لينا هاني وراد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/**قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

ملخص الدارسة

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام البيانات الثانوية والبيانات الأولية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة بواقع عدد "24" مدقق داخلي.

من أهم نتائج الدراسة أن كفاءة المدقق الداخلي تلعب دوراً مهماً في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية كما أن الصلاحيات الممنوحة له تزيد من هذا الدور، ويهتم المدقق الداخلي بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والتي بدورها تساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك قيامه بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وشمولية عمله تؤثر إيجاباً على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، كما أن اهتمام المدقق الداخلي بمتابعة نظم العمليات الإلكترونية تساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، مع ملاحظة انخفاض نسبة توفر الاهتمام الكافي بإجراءات إدارة هذه النظم من قبل بعض المصارف لتخفيض مخاطرها التشغيلية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها التوصية إلى إدارة المصارف بضرورة توظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين والحاصلين على الشهادات المهنية في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع الاهتمام بعملية التدريب المستمر لهم للحفاظ على كفاءتهم، وكذلك زيادة الصلاحيات الممنوحة لهم من خلال إصدار التعليمات التي تكفل عدم تدخل الإدارة التنفيذية في عملهم، بالإضافة إلى ضرورة إشراك المدقق الداخلي في عملية اتخاذ القرار، كما وتوصي الدراسة بضرورة زيادة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بالمخاطر التشغيلية وإصدار تعليمات حول إدارة هذه المخاطر على وجه الخصوص، وتزامن ذلك مع زيادة اهتمام المدققين الداخليين بتقييم كلا من دائرة إدارة المخاطر وإدارة نظم العمليات الإلكترونية.

كلمات مفتاحية:

التدقيق الداخلي- إدارة المخاطر المصرفية- المخاطر التشغيلية- تقييم إدارة المخاطر- المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aims at identifying the role of internal auditing in assessing the operational risks management in the banks operating in the Gaza Strip. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, both primary and secondary information have been used. The study also used the descriptive and analytical approach to describe and analyze the variables of the study. A questionnaire was designed and distributed to 24 internal auditors working in operating banks in the Gaza Strip.

The most important findings of the study show that the efficiency of the internal auditor plays an important role in the process of assessment of the operational risk management. The powers given to the internal auditor increases this role. The Internal auditor reviews the internal control systems which in turn help him to assess the operational risk management. Moreover, the revisions of banks' compliance to rules and regulation as well as the comprehensiveness of the internal auditor's work positively affect his assessment of the operational risk management.

The internal auditor's attention to follow-up the operations' electronic systems help him assess the operational risk management. It is also noted that there is a low level of interest in the procedures of managing these systems in some banks so as to decrease the operational risks.

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: recommending the banks' administrations operating in the Gaza Strip to employ an enough number of internal auditors who have professional certificates. Internal auditors should be trained continuously to maintain their efficiency. Moreover, increasing the powers granted to them through making rules that ensure the non-interference of the executive management in their work. This is in addition to sharing the internal auditor in the decision making process. The study also recommends the Palestinian Monetary Authority to increase interest in the operational risks and make instructions around these risks in particular. The internal auditors also should pay more attention to the assessment of both risks management department and electronic operations' systems department.

Key words:

Internal Auditing- Banking Risks Management- Operational Risks- in Assessing Risks Management- Banks.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا
تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ ﴾

[النمل: 19]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ
أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾

[النساء: 71]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــــــداء

إلى من شقي لأنعم بالراحة، إلى من علمني حب العلم والمثابرة ... والدي العزيز

إلى رمز الحنان الذي لا ينضب، إلى من أنار لي دعاؤها حياتي... والدتي العزيزة

إلى من أفرح بفرحهم وأرجو سعادتهم ..... أخي وأخواتي الأعزاء وأسرهم

إلى رمز البراءة وينبوع السعادة ..... ابن أخي وأبناء أخواتي الأعزاء

إلى من ساندتني وشدت من عزيمتي إلى المعنى الحقيقي للإخوة ...

صديقتي الغالية ديمة الشوا

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ...

صديقاتي العزيزات "آمال، حنين، دنيا، رانيا، سمية"

إلى الذين سالت دماؤهم الطاهرة على ثرى فلسطين ...

شـــهدائنـا الأبـــرار

إلى الصابرين المحتسبين من أبناء فلسطين ...

الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء

إلى مصدر عزي وفخري ...

مدينتي غزة . . . غزة العزة والصمود

إلى بلدي الحبيبة ...

فلسطين

إلى كل من رفع من عزة الإسلام في أي مكان في الأرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل وبعد شكر الله تعالى والصلاة والسلام على إمامنا وقائدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله، ومَنْ تبعه بإحسان إلى يوم الدين، فانه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **ماهر موسى درغام** رئيس قسم المحاسبة بالجامعة على طول صبره حتى انتهائي من إعداد الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ علي عبد الله شاهين مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والدكتورة/ لينا هاني وراد رئيس قسم المحاسبة في جامعة العلوم التطبيقية في عمان على تكرمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من ساعدني في إتمام إعداد هذه الرسالة والشكر موصول للمدققين الداخليين في المصارف الذين قاموا بتعبئة استبانة الدراسة والحصول على المعلومات الأساسية للدراسة، وكذلك سلطة النقد الفلسطينية وأخص بالذكر الدكتور الفاضل سيف الدين عودة الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي حيث قام بتزويدي بالمعلومات وتحكيم استبانة الدراسة، كما أتقدم بالشكر إلى من تفضلوا بتحكيم الاستبانة وتقديم النصائح وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور الفاضل علي شاهين وكذلك الدكتور الفاضل صبري مشتهى، والشكر والتقدير لكل من ساهم في تسهيل مهمتي بأن وقف بجانبي أو شد من أزري أو مد لي يد العون والمساعدة.

والشكر موصول لكافة من عاونني في إنجاز الرسالة، ولكافة المصارف التي أبدت تعاوناً في إنهاء إجراءاتي الميدانية، كما أخص بالشكر الأستاذة/ ديمة مازن الشوا على دعمها لي والتي لم تتدخر جهدًا في دعمي حتى إنجاز دراستي.

فجزاهم الله عني خيراً

الباحثة

رنده محمد أبو شعبان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتــويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدارسة ..... ب

Abstract ..... ج

إهـــــــداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

فهرس المحتــويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ي

قائمة الملاحق ..... م

الفصل الأول **1**

الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمة: 2

1.2 مشكلة الدراسة: 4

1.3 أهداف الدراسة: 4

1.4 أهمية الدراسة: 5

1.5 متغيرات الدراسة 6

1.6 فرضيات الدراسة: 6

1.7 الدراسـات السـابقـة: 7

1.8 ما يميز الدراسة: 17

الفصل الثاني **19**

دور التدقيق الداخلي في تقييم **19**

إدارة المخاطر التشغيلية **19**

2.1 مقدمة: 20

المبحث الأول 21

التدقيق الداخلي 21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.0 تمهيد: 21
2.2.1 مفهوم التدقيق الداخلي: 21
2.2.2 أهداف التدقيق الداخلي: 23
2.2.3 أنواع التدقيق الداخلي: 25
2.2.4 كفاءة المدقق الداخلي: 27
2.2.5 صلاحيات المدقق الداخلي: 29
2.2.6 مسؤوليات المدقق الداخلي عن نظام الرقابة الداخلية: 30
2.2.7 المدقق الداخلي وإمتثال المصارف للأنظمة والقوانين: 33
2.2.8 شمولية عمل المدقق الداخلي: 34
2.2.9 تقييم المدقق لإدارة نظم العمليات المصرفية الإلكترونية: 35
2.3.0 تمهيد: 37
2.3.1 تعريف المخاطر: 37
2.3.2 تعريف المخاطر المصرفية: 38
2.3.3 أنواع المخاطر المصرفية: 39
2.3.4 تعريف المخاطر التشغيلية: 43
2.3.5 أنواع المخاطر التشغيلية: 43
2.3.6 إدارة المخاطر التشغيلية: 45
2.3.7 مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية: 46
2.3.8 أدوات إدارة المخاطر التشغيلية: 48
2.3.9 خطوات إدارة المخاطر التشغيلية: 49
2.3.10 مسؤولية المدقق الداخلي بالنسبة إلى إدارة المخاطر التشغيلية: 51
الفصل الثالث 52
الإطار العملي للدراسة 52
3.1 مقدمة: 53
3.2 منهج الدراسة: 53
3.3 مصادر جمع المعلومات: 53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4 مجتمع الدراسة: 54
3.5 أداة الدراسة: 56
3.7 صدق الاستبانة: 58
3.7.1 صدق أداة الدارسة: 58
3.7.2 صدق الاتساق الداخلي: 58
3.8 ثبات الاستبانة: 67
3.8.1 طريقة التجزئة النصفية: 67
2.8.2 طريقة ألفا كرونباخ: 68
3.9 اختبار التوزيع الطبيعي: 69
3.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 70
الفصل الرابع 71
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها 71
4.1 مقدمة: 72
4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة: 72
4.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: 78
4.5 تحليل محاور الدراسة ككل: 98
الفصل الخامس 116
النتائج والتوصيات 116
5.1 نتائج الدراسة: 117
5.2 التوصيات: 118
5.3 الدراسات المستقبلية: 120
المراجع والمصادر 121
أولاً: المراجع العربية: 122
ثانياً: المراجع الأجنبية: 126
الملاحـــق 128

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (3.1): المصارف المرخصة في قطاع غزة 55

جدول (3.2): عدد المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة 55

جدول(3.3): مقياس الإجابة على الفقرات 57

جدول (3.4): معامل الارتباط عن كل فقرة من فقرات المجال الأول "كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال..... 59

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال..... 60

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال..... 62

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع: "قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال 63

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس "شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال..... 64

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس " متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية " والدرجة الكلية للمجال..... 65

جدول (3.10): معامل الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 66

جدول (3.11): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) 67

جدول (3.12): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) 68

جدول (3.13): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) 69

جدول (4.1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 72

جدول (4.2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص 73

جدول(4.3): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي..... 73

جدول (4.4): توزيع أفراد العينة حسب تبعية المدقق الداخلي..... 74

جدول (4.5): توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي 74

جدول (4.6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية 75

جدول (4.7): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال..... 76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمله في التدقيق الداخلي..... 76

جدول (4.8): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله .. 76

جدول (4.9): توزيع أفراد العينة حسب وجود لائحة واضحة لتحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية..... 77

جدول (4.10): تحليل فقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ... 78

جدول (4.11): معامل الارتباط بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية..... 81

جدول (4.12): تحليل فقرات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية..... 82

جدول (4.13): معامل الارتباط بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية 85

جدول (4.14): تحليل فقرات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية..... 86

جدول (4.15): معامل الارتباط بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم لإدارة المخاطر التشغيلية..... 88

جدول (4.16): تحليل فقرات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية 89

جدول (4.17): معامل الارتباط بين تأكد المدقق الداخلي من امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية..... 91

جدول (4.18): تحليل فقرات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية..... 92

جدول (4.19): معامل الارتباط بين شمولية عمل المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية 94

جدول (4.20): تحليل فقرات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية 95

جدول (4.21): معامل الارتباط بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الالكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية..... 97

جدول (4.22): تحليل مجالات الدراسة..... 98

جدول (4.23): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.24): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التخصص 101

جدول (4.25): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثاني..... 103

جدول (4.26) الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثالث..... 103

جدول (4.27): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي 104

جدول (4.28): نتائج تحليل اختبار "T" (Indepenedent sample test) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي 105

جدول (4.29): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي..... 107

جدول (4.30): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول 108

جدول (4.31): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث..... 108

جدول (4.32): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع 109

جدول (4.33): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس..... 109

جدول (4.34) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس..... 110

جدول (4.35) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات 110

جدول (4.36) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى الشهادات المهنية..... 111

جدول (4.37): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله..... 113

جدول (4.38): نتائج تحليل اختبار "T" (Indepenedent sample test) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية 114

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين 129
ملحق رقم (2) الاستبانة بصورتها النهائية 130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 مقدمة:

تلعب المصارف دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، حيث إن القطاع المصرفي يعَد أحد ركائز الاقتصاد الوطني بل القلب النابض في اقتصاديات الدول وأهم وسائل التنمية الاقتصادية لما تعتمد عليه حياة الأفراد والشركات التجارية في تلبية احتياجاتها وتسيير أعمالها، وإن تعرض مثل هذا القطاع للمخاطر يجعل اقتصاد الدولة عرضة للانهيار وقد كان ذلك واضحاً مع تعرض الدول لأزمات مالية والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وعلى الرغم من كون دولة فلسطين تواجه مخاطر خاصة وهي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل الاحتلال الإسرائيلي والذي بدوره يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص إلا أن المصارف تتعرض إلى مخاطر أخرى شأنها في ذلك شأن المصارف الدولية مثل المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر الدولية خاصة وأن مثل هذه المخاطر تزداد في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعولمة، وقد زادت في الآونة الأخيرة التركيز على أحد هذه المخاطر وهي المخاطر التشغيلية خاصة بعد قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية "بازل2" بالتعرض لها في عام 2004 وإضافتها إلى أنواع المخاطر التي يجب على البنوك مواجهتها وإلزام الجهات الرقابية باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، وتزداد المخاطر التشغيلية مع تزايد استخدام التكنولوجيا المتطورة وتقديم الخدمات الإلكترونية للعملاء خاصة مع الاستعانة بالشبكة العنكبوتية بالإضافة إلى سعي المصارف إلى الجودة في تقديم خدماتها المصرفية، ويمكن القول أنه أصبح أي خطر ناتج من العمليات التشغيلية كفيل بتعرض المصرف لأزمة مالية تؤدي إلى تعسره أو إفلاسه في بعض الأحيان، وعليه فإن المخاطر التشغيلية أصبحت لا تقل أهمية عن المخاطر المصرفية الأخرى ويجب على المصارف أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي خطر تشغيلي محتمل.

لذلك كان على كل صاحب اختصاص والجهات الرقابية الداخلية والخارجية القيام بدورها للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي، ومن أهم هذه الجهات هي التدقيق الداخلي الذي يعتبر أحد أجهزة الرقابة الأساسية في المصارف.

من هذا المنطلق، فإن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن لها تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار، وأنها تساهم في تحقيق أهداف المصرف؛ وإذا لم يكن كذلك، فإن هذه الوظيفة تساهم بتوصيات لتصحيح الخلل، وذلك من خلال تقييم مستوى نظام المراقبة الداخلية، ومدى قدرته على التحكم في المخاطر الملازمة لأنشطتها؛ إنها وظيفة مفيدة جداً لمجلس الإدارة، وللمديرين مهما كانت مستويات مسؤولياتهم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يفسر تطورها في العقدين الأخيرين بتوسع مجالات تدخلها واهتمام المؤسسات بالعمل على ضمان بيئة تنظيمية ملائمة لها، وتدعيمها بالكفاءات البشرية والوسائل المادية والمعنوية، للقيام بدورها على أحسن وجه (جمعة، 2009م، ص3).

وبالتالي فإن دور التدقيق الداخلي يتعدى دوره التقليدي إلى الرقابة على التصرفات والقرارات لكل نشاط في المصرف وتقييمها وإعداد تقارير عنها للمستويات الإدارية الأعلى، ويهدف إلى تحديد المسؤوليات مما يجعل الأفراد مسئولين عن الممتلكات والمعلومات التي تخضع لإدارتهم ومراقبتهم، مما يعني أن التدقيق الداخلي عند قيامه بدوره على الوجه المطلوب فإنه يكون بمثابة إنذار مبكر لأي خطر يهدد المصرف خاصة المخاطر التشغيلية.

لذلك تتطلب عملية التدقيق الداخلي أن يتم الحصول على معرفة كافية بنشاط العميل، وكذلك فهم طبيعة المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر العملات والثقة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر السعر ومخاطر التمويل ومخاطر الأنظمة والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى المخاطر الناشئة من العمليات المصرفية (إبراهيم، 2009م، ص179).

وقد تطورت مهام التدقيق الداخلي فلم يعد يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة فقط، بل اتسعت مهامه لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة (المدهون، 2014م، ص27).

في ضوء ما سبق فإن هناك حاجة ملحة للتدقيق الداخلي بهدف مراجعة أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف، وأن يتأكد من امتثال المصرف للقوانين والأنظمة، كما يجب أن يشمل عمل المدقق الداخلي كل نشاط وكل وحدة في المصرف مع التأكد من حصوله على كافة الصلاحيات لتدقيق جميع الأنشطة والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات في المصرف. وعليه فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة في تقييم أحد أهم المخاطر التي تواجه تلك المصارف وهي المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 مشكلة الدراسة:

إن الأهمية النسبية للمخاطر التشغيلية تتزايد مع تزايد التقدم التكنولوجي وتطور العمليات والخدمات المصرفية المقدمة ومحاولة المصارف الوصول إلى الجودة في تقديم الخدمات لعملائها، لذلك المصارف بحاجة إلى أن تكون على إطلاع ومعرفة بالمخاطر المصاحبة لهذه العمليات بل وعليها التنبؤ بها قبل حدوثها لتفادي وقوعها حيث إن بعض المخاطر التشغيلية قد تكلف المصارف خسائر هائلة، ولما كان للتدقيق الداخلي دور مهم في اكتشاف أي خلل في أنظمة عمليات المصرف والرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

ومن هذا التساؤل يوجد أسئلة فرعية وهي:

- ما مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟

1.3 أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف الرئيسة من هذه الدراسة في البنود التالية:

- التعرف على مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على مدى تأثير الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- الوقوف على تأثير مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- معرفة مدى تأثير قيام المدقق بمتابعة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- التعرف على مدى تأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- معرفة ما هو تأثير قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

1.4 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع التي تعالجه وهو المخاطر التشغيلية والتي تخص قطاع مهم في الاقتصاد وهو القطاع المصرفي وكذلك دور التدقيق الداخلي في ذلك، ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

- مع تركيز هذه الدراسة على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص، فإنها تعتبر إثراء للمعرفة ولتزيد من الدراسات المحلية في هذه الموضوع.
- الدراسة مهمة للإدارات العليا في المصارف وذلك للتعرف عن نقاط قوة وضعف دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وبالتالي قيامهم باتخاذ التدابير اللازمة ووضع الإجراءات الملائمة لرفع كفاءة دور التدقيق الداخلي في تخفيض أو تجنب المخاطر التشغيلية.
- تعرف الجهات المهنية والمختصة بالإشراف على مهنة التدقيق الداخلي على أهمية دور التدقيق الداخلي في المصارف بالنسبة للمخاطر التشغيلية يساعدهم باتخاذ الاجراءات الملائمة من اصدار المعايير المحدثة وطلب اصدار التشريعات الملائمة لزيادة فعالية وكفاءة هذا الدور.
- الدراسة مهمة للمدققين الخارجيين حيث إن وجود دور من عدمه للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يؤثر في قرارهم بالاعتماد على عمل التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 متغيرات الدراسة

- **المتغير التابع:**

تقييم **إدارة** المخاطر التشغيلية في المصارف.

- **المتغيرات المستقلة:**

- كفاءة المدقق الداخلي.
- الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي.
- مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية.
- مراعاة المدقق الداخلي لإمتثال المصرف للقوانين والأنظمة.
- شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف.
- متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية.

1.6 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مشكلتها اعتمدت الباحثة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:**

"يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في قطاع غزة"

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مراعاة المدقق الداخلي لإمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

- **الفرضية الرئيسة الثانية:**

"توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى بيانات المدقق الداخلي، كالتالي:
(المؤهل العلمي- التخصص- المنصب الوظيفي- الجهة التي تتبع لها دائرة التدقيق الداخلي- مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي- الشهادات المهنية- عدد الدورات التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي- مجال الدورات- وجود لائحة داخلية في المصرف تحدد دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية).

1.7 الدراســات الســابقــة:

أولاً: الدراســات العربيــة:

1. دراسة (الشوا، 2014م) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل".

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية دور المدقق الداخلي في مجمع إيرادات وزارة المالية الفلسطينية، ومدى تأثير الشفافية والإفصاح التي يتمتع بها نحو إدارة مخاطر بيئة العمل، بالإضافة إلى التعرف على أهمية نظام التدقيق الداخلي وذلك بفرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة على المخاطر، وتم توزيع استبانه على عدد (305) محاسب في مجمع الإيرادات في وزارة المالية وتم استرداد منهم (166) استبانه.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي تزيد من قدراته على إدارة المخاطر في بيئة العمل بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين كلا من الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي ووجود الصلاحيات الكاملة له على تفعيل إدارة مخاطر بيئة العمل.

ومن أهم توصيات الدراسة الاهتمام بالكفاءة المهنية للمدققين الداخليين وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز عملهم وتعزيز دورهم في إدارة المخاطر من خلال الإفصاح والشفافية المتبادلة مع المؤسسة.

2. دراسة (رضوان، 2012م) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية".

تمحورت الدراسة حول التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، وتم توزيع استبانة على (33) مدقق داخلي عاملين في البنوك التجارية في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يتم تطبيق كلا من معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) ومعايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات)... من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية، وهناك دور للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ولديه إدراك لآليات تطبيقها.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف، وضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها، بالإضافة إلى ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة (مصبح، 2012م) بعنوان: "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل".

تهدف الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأثر المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها وما مدى التزام البنوك بتكوين رأس مال لمواجهتها، بالإضافة إلى التعرف على الاجراءات التي تتبعها البنوك لتطوير إدارة المخاطر وما هو الدور الذي تلعبه سلطة النقد بالخصوص، وقد تم توزيع استبانة على عدد (135) استبانه على مدراء دوائر المخاطر في البنوك وموظفي الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: توفر استراتيجيات من قبل مجالس إدارة البنوك لإدارة المخاطر التشغيلية بدرجة مقبولة، ووجود بعض جوانب الضعف والقصور في عمليات المتابعة لهذه المخاطر، إلى جانب انخفاض مستوى الاهتمام بالتقارير الواجب رفعها إلى الإدارة العليا للبنوك.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بتطوير الآليات المتبعة لديها لتطوير نظم إدارة المخاطر التشغيلية، وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجال كفاية رأس المال، المراجعة الرقابية، الإفصاح، والعمل على متابعة وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة تلك المخاطر.

4. دراسة (الصواف، 2011م) بعنوان: "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية".

هدفت الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية، وإبراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم هذه المخاطر وحماية المصارف منها بالإضافة إلى مساعدة المصارف التجارية في التعرف على هذه المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان، وتم توزيع استبيان على عينة تتكون من (30) فرد من المبحوثين (المدراء، المعاونين، رؤساء شعب الرقابة والمدققين) في المصارف التجارية العراقية في مدينة الموصل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق تخطى حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف، كما أن الرقابة الداخلية محكمة بمكوناتها ويتم تطبيقها في ضوء حجم المصرف وطبيعة عمله والمتطلبات التنظيمية والقانونية المتوفرة، كما أن قوة الرقابة والتدقيق الداخلي يقلل الخطر التشغيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم توصيات الدراسة: التأكيد على أن يكون الهدف من الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد يتعرض لها المصرف، ومراعاة أن يتضمن كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضوابط يتم تصميمها بصورة تكاملية، وتقويم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وفق تحقيق أهدافها.

5. دراسة (المدهون، 2011م) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة".

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، وذلك بالتعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر ودور كلا من تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق، وتأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر، بالإضافة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها، وقد تم بإعداد استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (50) مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف حيث إنه يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، إن المدقق الداخلي يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر، ويقوم بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.

وأوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين وتعزيز المهارة والمعرفة لديهم لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، والعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليقوم بأداء مهامه على أكمل وجه.

6. دراسة (البجيرمي، 2011م) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر".

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة وما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين آراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قسمي المالية والتدقيق الداخلي في كلا من المصارف السورية العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر وتحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المصارف السورية الخاصة بخلاف المصارف السورية العامة، ولا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال.

وكانت أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، وضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها، بالإضافة إلى لفت انتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية في زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي.

7. دراسة (المدلل، 2007م) بعنوان: "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح، بالإضافة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دوره في إدارة ودعم نظم إدارة المخاطر وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه وزعت علي جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها(36) شركة.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: إن هناك دوراً ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وأن هذا الدور يحتاج إلى تعزيز وتنمية، وتتبنى وحدات التدقيق الداخلي في معظم الشركات معايير للأداء وهذا يؤثر بالإيجاب على ضبط الأداء لهذه الوحدات، وأن يوجد درجة من الاستقلالية لوحدات التدقيق الداخلي في معظم الشركات ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك بعض التدخل من جانب الإدارة التنفيذية بعمل التدقيق الداخلي، وتوجد علاقة كبيرة بين قيام التدقيق الداخلي بدوره في تقييم ودعم إدارة المخاطر وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدفق الداخلي، وضرورة فصل قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية وتبعيته إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق للمساهمة بشكلٍ أكبر في تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء، وضرورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد لمنظمة لنشاطها.

8. دراسة (مخلوف، 2007م) بعنوان: "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية".

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، كما تناولت هذه الدراسة تقييّماً لمدى ملاءمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي، وقد تم إعداد استبانه موجهة إلى مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، حيث تم توزيع (74) استبانه.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين كلا من عدد العاملين في التدقيق الداخلي، وسنوات الخبرة لهم، وعدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لكلا من المؤهل والتخصص العلمي للمدققين الداخليين، بالإضافة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مع وجود تفاوت بين درجة التطبيق.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام البنك المركزي الأردني وضع تشريعات وقوانين تضمن إيجاد معايير محلية للتدقيق الداخلي، وتأسيس جمعية للمدققين الداخليين تعنى بشئون المهنة وأعضائها، وضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراســـات الأجنبيـــة:

1. دراسة (Popescu and Omran, 2011) بعنوان:

Managing Risk and Internal Auditing

تهدف الدراسة إلى اثبات أن التدقيق الداخلي من ركائز فعالية وكفاءة الإدارة، وذلك من خلال مساعدته للإدارة في الوصول إلى أهداف المنشأة وتقييم عملية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، وذلك بتقديم مقترحات لزيادة فاعليتها، وتم تحليل الممارسات الاقتصادية والمالية والإدارية للشركات، وبعض دراسات الحالة للأداء في رومانيا.

تم استنتاج أن معظم المدققين لديهم التعليم الجامعي الأساسي في مجال المحاسبة وأنهم بحاجة إلى تدريب خاص حيث إن معايير المراجعة تتطلب من مدققي الحسابات النظر في مرحلة التخطيط للمخاطر، وللتقليل من آثار المخاطر البيئية التي تستغل نقاط ضعف الوحدة يجب تطبيق نظام رقابة داخلية فعال.

وأوصت الدراسة باستكمال الدراسات النظرية التي أجريت في كل من رومانيا والأدب المتخصص، أكثر تعقيدا من ذلك بكثير دراسات الحالة، مع مزيد من البحوث التطبيقية والممارسة في مؤسسات التدقيق والمراجعة في رومانيا، وقدمت الدراسة مبادئ توجيهية لوضع معايير لإجراء تحديد المخاطر وتحديد الأولويات وتحليل المخاطر، ومنهجية تقييم المخاطر لإعداد خطة التدقيق الداخلي.

2. دراسة (Soh and Martinov-Bennie, 2011) بعنوان :

The Internal Audit Function Perceptions Of Internal Audit Roles

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم نظرة ثاقبة عن الأدوار والمسؤوليات الحالية للتدقيق الداخلي والعوامل التي ينظر إليها على أنها ضرورية لضمان فعاليتها بالإضافة إلى فحص ممارسات تقييم الأداء الحالي للتدقيق الداخلي، وقد تم استخدام المقابلات شبه المنظمة للحصول على تصورات ممثلي إدارة الشركات الرئيسة في استراليا حول الدور المتطور للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى فعالية التدقيق الداخلي من حيث من تصميمه ومقياسه وتقييمه.

نتائج الدراسة تشير إلى توسع كبير وتركيز دور التدقيق الداخلي وتصورات فعاليته كبير وتم إرجاع ذلك إلى التغييرات التنظيمية الأخيرة وزيادة الوعي لقيمة نوعية وظيفة التدقيق الداخلي والتحولات الثقافية الشاملة فضلاً عن زيادة نوعية الأفراد في الأدوار الرئيسة في كل من وظائف التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق، ومع ذلك فإن النتائج أيضا تشير إلى أن تقييم الأداء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتدقيق الداخلي لم تتطور بشكل معاصر وأن هناك اختلال بين الدور و التقييم يؤدي إلى صعوبة في تقييم مدى تلبية وظائف التدقيق الداخلي لتوقعات أصحاب المصلحة.

وقد أوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية لدراسة بعض الإصدارات بمزيد من التعمق مثل تطوير الأداء الملائم لوظيفة التدقيق الداخلي، ودراسة تصورات الجهات الفاعلة في حوكمة الشركات بما في ذلك الإدارة العليا والمدققين الخارجيين.

3. دراسة (Sobel, 2011) بعنوان :

Internal Auditing's Role In Risk Management

تهدف الدراسة إلى تقديم التحليلات والرؤى للجان التدقيق والإدارة وأنشطة إدارة المخاطر والتعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر الإستراتيجية للمنظمة، هذه الدراسة ركزت على الطرق لإضافة القيمة بأداء بعض أدوار المتعلقة بإدارة المخاطر، وتم دراسة البيانات من الدراسات الاستقصائية التي أجريت على مدى عامين سابقين في فلوريدا.

من بعض نتائج الدراسة أن ثلاثة أرباع مستجيبي الدراسات اعتقدت أن هناك حاجة صاعدة للجان التدقيق لكسب بصيرة أكبر على عمليات إدارة المخاطر، وأن الإدارة لا تدفع بالتدقيق الداخلي للعب دوراً أكثر بروزا في إدارة المخاطر فهي لا ترغم على بناء المدققين الداخليين كعنصر مكمل في نجاح إدارة المخاطر، بالإضافة إلى وجود نسبة منخفضة من مستجيبي الدراسات تشكل نسبة (9%) يحمّلون التدقيق الداخلي المسؤولية عن إدارة مخاطر المؤسسة، كما أن (77%) منهم يرون أن المدققين الداخليين يلعبون دوراً استشارياً أكثر لوجود فكرة أنهم يميلون إلى امتلاك فهم أقوى لإدارة المخاطر، وبتقييم مهارات المدققين الداخليين كانت أهم مهارات التدقيق الداخلي هي المعرفة والفهم لإدارة الأعمال والصناعة والمعرفة والخبرة بإدارة المخاطر.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك دور ايجابي لرئيس التدقيق ودفع الجهود داخل المنظمات للمساعدة في إدارة المخاطر، وضرورة أن تحصل أنشطة التدقيق الداخلي على التدريب ووضع خطة محكمة للمخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. دراسة (Wang and Li, 2011) بعنوان

The Role Of Internal Audit In Engineering Project Risk Management

تهدف الدراسة إلى توضيح الكيفية التي ينبغي أن تحمل مؤسسة الأعمال الهندسية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر من خلال اعتماد أساليب تحديد وتقييم المخاطر من أجل تقليل الخسائر الناجمة عن المخاطر الداخلية والخارجية في المؤسسة وأيضاً للوصول لأكبر قيمة للمنشأة، حيث إن دائرة التدقيق الداخلي في عدد كبير من المشاريع الهندسية في الصين تبدأ في المشاركة في إدارة المخاطر.

تركز هذه الدراسة على توضيح تطبيق معين للمراجعة الداخلية المعنية ذات الصلة، ويجمع مع عناصر إدارة مخاطر المؤسسات وطرح تدابير لتعزيز الرقابة الداخلية لممارسة تأثيرات أفضل، وأشارت النتائج إلى التدقيق الداخلي يجب تطبيقه شاملة في مجال إدارة المخاطر في المؤسسة الهندسية، كما أن إشراك التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المشاريع الهندسية هو اتجاه تقدم جديد للتدقيق الداخلي، فهو لا يوفر فقط فرص التنمية الذاتية التدقيق الداخلي ولكن أيضاً مكاسب القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق، وهو وضع مربح وايجابي لكلا من الجانبين، كما أن احتمالية أن يقوم التدقيق الداخلي بدراسة إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي بحاجة إلى مزيد من الممارسين.

5. دراسة (Laviada, 2007) بعنوان:

"Internal Audit Function Role In Operational Risk Management"

تهدف الدراسة إلى تقديم منظور عالمي لاطار إدارة المخاطر التشغيلية من وجهة نظر التدقيق الداخلي، وقامت هذه الدراسة بوصف الدور الجديد للتدقيق الداخلي في مراجعة المخاطر التشغيلية، حيث قامت بتقديم دليل موجز لتدقيق إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات المالية في إسبانيا.

ومن أهم نتائج الدراسة أن وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية سوف يحسن ويعزز الضوابط الداخلية للمنظمة. لذلك يجب أن يكون التدقيق الداخلي في حالة تأهب لكامل عملية تنفيذ إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات. وأن المخاطر التشغيلية تزود المؤسسات بفرصة لتمييز نفسها في عملية تقييم وإدارة المخاطر لتكون متكاملة تماما في ثقافتهم الشركات. في النهاية، وهذا يؤدي في بعض فوائد كبيرة وفي صورة أفضل للعملاء، وأطراف ثالثة مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركات التقييم، الموردون، الخ، كما أن كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية ستطور وتعزز الرقابة الداخلية للمؤسسة و التدقيق الداخلي يجب أن يكون متنبه لجميع عمليات تطبيقات الأنظمة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في الوحدات.

6. دراسة (Sarens and Beelde, 2005) بعنوان:

Internal Auditor's Perception About Their Role In Risk Management

هدفت الدراسة إلى أن يدرك المدققون الداخليون دورهم في إدارة المخاطر حيث إن ضمن السياق البلجيكي تعتبر مهنة التدقيق الداخلي مهنة صغيرة نسبياً وفي طور الشباب، كما تم التحري عن عمل المدققين سواء تحت تأثير التغيرات الحديثة في تعليمات إدارة الشركة أو التأكيد المالي، واهتمت الدراسة بالاختلافات بين الشركات البلجيكية والشركات البلجيكية التابعة لشركات أمريكية وعلاقتها بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى: أنه في الشركات البلجيكية تركيز المدققين الداخليين على العيوب الحادة في نظام إدارة المخاطر يخلق الفرص لإظهار قيمة الشركات في المدى القريب، كما يبتكر المدققون الداخليون دوراً في خلق مستوى وعي أعلى بالخطر والرقابة بالإضافة إلى نظام إدارة مخاطر أكثر شفافية وتوثيقا ومعيارية وتشكيلاً، بالإضافة إلى أنه في الشركات البلجيكية التابعة للشركات الأمريكية فإن التقديرات الموضوعية لآراء المدققين الداخليين تعتبر مساهمة ثمينة للرقابة الداخلية كمتطلبات الكشف والمراجعة وفقاً لما ذكر في قانون ساربنس أوكسلي(Sarbanes Oxley Act).

وأوصت الدراسة بإجراء البحوث الطويلة على تغيير دور التدقيق الداخلي عبر الزمن في الحالة البلجيكية، وذلك لمعرفة كيف أن مزيد من تنقيحات القانون البلجيكي لحوكمة الشركات سوف تؤثر على مهنة التدقيق الداخلي.

7. دراسة (Stewart and Kent, 2006) بعنوان:

The Use Of Internal Audit By Australian Companies

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستخدام الاختياري للتدقيق الداخلي من قبل الشركات العامة المدرجة في البورصة الاسترالية ولتمييز العوامل التي أدت بالشركات أن يكون لديها تدقيق داخلي، واستناداً إلى معهد تعريف المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي، وتم جمع البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مسح بيانات الشركات الواردة في التقارير السنوية ، كما قدمت الدراسة معلومات وصفية عن استخدام التدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ثلث الشركات فقط تستخدم التدقيق الداخلي، وهناك علاقة قوية بين التدقيق الداخلي والالتزام بإدارة المخاطر، كما يوجد علاقة قوية بين حجم الشركة واستخدام التدقيق الداخلي بالشركات، ومع ذلك وجدت الدراسة ضعف الدعم للعلاقة بين التدقيق الداخلي وقوة حوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بأن هناك المزيد من الفرص لإجراء البحوث مثل أسباب اختيار الشركات لاستخدام التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر فهو غير مستكشف نسبياً.

8. دراسة (Allegrini and D'onz, 2003) بعنوان:

Internal Auditing And Risk Assessment In large Italian Companies

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين وجهة نظر عامة بخصوص ممارسات التدقيق الداخلي، وتحليل نشاطات تقييم المخاطر، وفحص تطبيق خطر الاعتماد على مراجعة الحسابات وتعريف قبول CRSA (Control Risk Self Assessment) ، ومن نتائج المسح أن الشركات عادة تقوم بتطوير منهج تقييم المخاطر، وتم التأكيد من قبل المستجيبون بأن المساهمة مجهزة من قبل المدققين الداخليين بعمليات تقييم المخاطر وفي المؤسسات المالية صرح المدققون الداخليون إلى اشتراك فريق في إدارة المخاطر وتقديم مساهمة في جودة تقدير المخاطر التشغيلية، أما بخصوص CRSA (Control Risk Self Assessment) فإن النتائج عرضت في السياق الايطالي بأنه ما زال في مرحلة جديدة ويمكن تطبيقه من قبل كل المؤسسات فقط بواسطة بضعة رواد. كما أشار في الدراسة إلى أن هناك تصور بأن التدقيق الداخلي في الحالة الايطالية سيتغير في المستقبل القريب.

1.8 ما يميز الدراسة:

لقد تناولت معظم الدراسات المحلية السابقة دور التدقيق الداخلي في إدارة وتقييم المخاطر بشكل عام، فنرى دراسة (الشوا، 2014م) هدفت بشكل رئيسي الى الوقوف على مدى تأثير الشفافية والإفصاح التي يتمتع بها المدقق الداخلي في المؤسسات الحكومية نحو إدارة مخاطر بيئة العمل وأهمية دور المدقق الداخلي في مجمع إيرادات وزارة المالية، كما أن هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة اختصت بمخاطر بيئة العمل الحكومية وليس المخاطر المصرفية، أما (رضوان، 2012م) فتمحورت دراسته حول مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي في معاييره الحديثة ودور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر، ودراسة (المدهون،2011م) فهدفت بشكل رئيس إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة.

في حين أن الدراسات التي تناولت المخاطر التشغيلية لم تعطي الأهمية لدور المدقق الداخلي في تقييم إدارة هذه المخاطر فنرى دراسة (مصبح، 2012م) هدفت إلى الوقوف على طبيعة وأثر المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها وما مدى التزام البنوك بتكوين رأس مال لمواجهتها بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات التي تتبعها البنوك لتطوير إدارة المخاطر وما هو الدور الذي تلعبه سلطة النقد بالخصوص.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد تناولت موضوع الدراسة من وجهات نظر مختلفة فنرى (Sobel, 2011) تحدث عن دور التدقيق في تحديد وتقييم المخاطر الاستراتيجية للمنشأة، في حين أن (Wang and Li, 2011) تحدث عن الكيفية التي ينبغي أن تحمل مؤسسة الأعمال الهندسية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية، أما (Laviada, 2007) فقد قام بتقديم إطار لإدارة المخاطر التشغيلية من وجهة نظر التدقيق الداخلي.

وعليه فإن أهم ما يميز هذه الدراسة هو إلقاؤها الضوء على دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر التشغيلية المصرفية على وجه الخصوص، خاصة وأن يصبح هناك مقومات لدور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية فإنه يعتبر تطور في عمل المدقق الداخلي كونه تعدى دوره التقليدي بالنسبة للأمور المالية، خاصة وأن المخاطر التشغيلية أصبحت لا تقل أهمية عن المخاطر المصرفية المالية وذلك مع التطور الحديث للعمليات المصرفية المتزامن مع التطور التكنولوجي الحديث المتسارع والذي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية التشغيلية التي قد تواجهها المصارف، حيث إن أحد هذه المخاطر كفيل بتعرض المصارف لخسائر مالية فادحة أو افلاس المصرف مثل وجود خلل في أمان الأنظمة الالكترونية أو تعرض أحدها إلى التوقف عن العمل لفترة زمنية بسيطة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تستكمل ما تعرضت الدراسات السابقة من دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالتركيز على مقومات هذا الدور بالنسبة إلى المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
دور التدقيق الداخلي في تقييم
إدارة المخاطر التشغيلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 مقدمة:

لقد زاد عالم الأعمال تعقيداً مع الزمن وزادت مخاطره وخاصة القطاع المصرفي، لذلك فإن الشركات أصبحت تعزز من دور كل ما يساهم في تخفيض المخاطر ومن ذلك التدقيق الداخلي الذي زاد الاهتمام به والانتباه إلى أهميته حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين عام 1941م في أمريكا والذي بدوره قام بالاهتمام بكل ما يعزز من المدققين الداخليين ودورهم في المنشآت وذلك على مستوى العالم. بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى في بعض دول العالم وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وصدور قانون(Sarbanes-Oxley) عام 2002 في أمريكا المتعلق بأهمية الرقابة الداخلية وقوتها، إضافة إلى استحداث مفاهيم وأساليب وممارسات حديثة لمهنة التدقيق الداخلي، وبعد ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات بشكل عام والمصارف بشكل خاص، قامت العديد من الجهات المختصة في هذا المجال بوضع قواعد ومبادئ عامة لرقابة المخاطر وإدارتها، واستحوذت على اهتمام العديد من المؤسسات المالية والدولية، وعلى وجه الخصوص لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث قامت في النصف الثاني من التسعينات بإصدار وثائق تتعلق بالأعمال المصرفية التي تخص إدارة المخاطر وإدارتها، كما وضعت أيضاً دليلاً أساسياً لمبادئ التدقيق الداخلي في البنوك عام 2001، وظيفته دعم الجهود التي تجعل مبادئ التدقيق الداخلي مستخدمة عالمياً، معتمدة على المعايير التي وضعها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (المساعدة، 2006م، ص1).

ويرى (Laviada, 2007, p143) أنه يجب على المصرف وضع إطار لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييم كفاية رأس المال وفقاً لهذا الإطار، وينبغي أن يشمل الإطار تقبل المصرف للمخاطر التشغيلية، على النحو المحدد من خلال سياسات لإدارة هذه المخاطر، بما في ذلك المدى والطريقة التي يتم فيها نقل المخاطر التشغيلية خارج البنك، كما وينبغي أن تشمل أيضا سياسات تحدد قدرة البنك على تحديد وتقييم ومراقبة والتحكم في المخاطر، وتتطلب تعليمات متطلبات رأس المال التي نشرت مؤخرا أن يخضع إطار المخاطر التشغيلية لمراجعة منتظمة من تدقيق الحسابات الداخلية (أو خارجية). لذلك ينبغي أن يشمل التدقيق الداخلي في خطته السنوية مراجعة شاملة لإطار إدارة المخاطر التشغيلية، واستعراض السياسات والعمليات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة والتحكم أو التخفيف من المخاطر التشغيلية.

وعليه فإنه في المبحث الأول من هذا الفصل يتم استعراض التدقيق الداخلي بمفهومه وأهدافه وأنواعه، أما في المبحث الثاني فيتم التحدث عن المخاطر المصرفية بشكل عام وأنواعها وعن المخاطر التشغيلية بشيء من التفصيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التدقيق الداخلي

2.2.0 تمهيد:

يحتل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الشركات خاصة في المصارف حيث أصبحت الإدارات العليا في المصارف تعتمد عليه بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وفي تقييم نتائج هذه القرارات.

وقد تطور التدقيق على مر السنوات حيث إنه مع بداية القرن التاسع عشر كان التدقيق الداخلي يقدم للإدارة المتوسطة في المؤسسة خدمة تقييم عمليات محاسبية معينة، وفي عام 1940 تحول منهج التدقيق الداخلي إلى توفير ضمان حول نظام الرقابة الداخلية حيث إن عملية التقييم لم تعد ممكنة بسبب أن العمليات أصبحت أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وتداخل مع هذا التحول تغير على التدقيق الداخلي بأنه أصبح يشمل كافة العمليات التشغيلية وليس فقط العمليات المحاسبية، ثم في فترة الثمانينات شهد التدقيق الداخلي تطوراً حيث أصبح يوضع المنهج على أساس المخاطر كون العمليات التجارية أصبحت معقدة ومحفوفة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى، وبذلك أصبح التدقيق الداخلي يركز على توفير ضمانات حول العمليات التجارية التي تقلل من المخاطر الرئيسة للأعمال التجارية (Chambers. et. Al. 2015, p. 35)

توسع نطاق التدقيق بحيث أصبح يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام، ومد الإدارة العليا في الشركة بصفة مستمرة بالحقائق والمعلومات التي تعكس أثر القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها أو سوف يتم اتخاذها على تنفيذ المهام ونتائج النشاط داخل مراكز المسؤولية، بحيث تعتمد عليها الإدارة العليا أساساً فيما تتخذه من قرارات جديدة (الوقاد وآخرون، 2010م، ص207)، كما تجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي أصبح يعتبر بنداً أساسياً في مقياس منظمة المقاييس الدولية 9000 للتأكد من أنه تم إتباع النظام والتوصل إلى النتائج المتوقعة (زيدان، 2010م، ص56).

2.2.1 مفهوم التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي عملية أساسية من العمليات التي تضبط الأعمال المحاسبية لأية منشأة بغض النظر عن طبيعة نشاطها وهي تعتبر عملية مكملة لعملية التدقيق الخارجي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا النوع من التدقيق، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً، هو التعريف الذي تبنته خمسة منظمات مهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق والتي يطلق عليها لجنة "COSO" (Committee Of Sponsoring Organization) والذي ينص على (ابراهيم، 2009م، ص21):

"التدقيق الداخلي هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والأفراد الآخرين في المؤسسة، ويتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفاعليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها".

ويشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي هو (رضوان، 2012م، ص21): "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".

بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي "610" المعدل عام 2004 يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو (جمعة، 2009م، ص29):

"تقويم أنشطة المنشأة المتعارف عليها كخدمة للمنشأة ومن ضمنها وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته".

كما أنه وحسب آخر تعريف صادر في عام 1999م عن معهد المدققين الداخليين فإن التدقيق الداخلي يعرف على أنه (المباشر، 2014م، ص33):

"نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة".

وقد قامت لجنة بازل II بتعريف التدقيق الداخلي على أنه (Chambers, 2014, p199): "وظيفة التدقيق الداخلي الفعال هي توفير تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول جودة وفعالية الرقابة الداخلية للبنك، وإدارة المخاطر، ونظم الإدارة والعمليات، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا لحماية مؤسستها وسمعتها".

يتبين لنا أن جميع التعاريف المذكورة أعلاه هي متقاربة حيث إن جميعها تدور حول أن عمل المدقق الداخلي أصبح يهدف إلى مراجعة جميع أنشطة المؤسسة المالية والتشغيلية ولا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقتصر على العمليات المالية، لكن التعريف الصادر عن لجنة بازل هو الأنسب لهذا البحث كونه يختص بالتدقيق الداخلي في المصارف كما أنه أفضل لأنه تحدث عن شمولية عمل المدقق الداخلي لكلا من الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، نظم الإدارة والعمليات.

2.2.2 أهداف التدقيق الداخلي:

التدقيق جزء من نظام الرقابة الشامل للمنشأة، ويوفر عدة وظائف هامة للمراقبة. أولها أنه يمكن أن تكون بمثابة آليات الرقابة الكشفية وهذا من خلال اجراءات التدقيق، ومدققي الحسابات قد تقوم بتحديد وتقييم أخطاء أو سهو، أو الفروق بين الوضع الحالي ومعايير محددة سلفاً. وثانيها أنه يمكن أن يكون التدقيق آلية الرقابة الوقائية، مثل أن الأخطاء أو تحريفات والأنشطة الاحتيالية لا تحدث في المقام الأول. وآخرها بأنه ينبغي أن تستخدم نتائج عمليات التدقيق لتحديد واقتراح أي تحسينات محتملة على الجهة الخاضعة للرقابة (Azzam, 2015, p14).

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 الأهداف في مقدمتها أن هدف التدقيق الداخلي الرئيس هو مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها(الخطيب، 2010م، ص135).

ويمكن تقسيم أهداف ووظائف التدقيق إلى أساسية وثانوية (ديري، 2011م، ص197):

أولاً: الأهداف الأساسية: وهي تحقق ضمان تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة وأهمها:

1. التأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام به.
2. تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة.
3. المحافظة على أموال وموارد المنشأة والمحافظة على الاختلاس وسوء الاستعمال.
4. التحقق من دقة البيانات المحاسبية (اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط).
5. الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.
6. الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات والبيانات والتقارير المالية والإحصائية.
7. رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأهداف الثانوية: يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة أهمها:

1. تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.
2. بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير.
3. منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
4. القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

ومن ضمن إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة ذكر أن أهداف أقسام التدقيق الداخلي تختلف بشكل كبير وتعتمد على حجم وهيكل المنشأة ومتطلبات الإدارة، وحيثما أمكن المكلفين بالرقابة، ويمكن أن تشتمل نشاطات قسم التدقيق الداخلي واحد أو أكثر من الأهداف التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009م، ص646):

1. الإشراف على الرقابة الداخلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمسؤولية مراجعة أنظمة الرقابة والاشراف على عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها.
2. فحص المعلومات المالية والتشغيلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية ولعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والاجراءات.
3. مراجعة الأنشطة التشغيلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك نشاطات المنشأة غير المالية.
4. مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الالتزام بالقوانين والانظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
5. إدارة المخاطر: يمكن أن يساعد قسم التدقيق الداخلي المؤسسة من خلال تحديد وتقييم المخاطر المهمة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
6. الحوكمة: يمكن أن يقيم قسم التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيمة وإدارة الأداء والمساءلة وايصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في المؤسسة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.3 أنواع التدقيق الداخلي:

ذكر (البجيرمي، 2011م، ص66) أن معهد المدققين الداخليين الأمريكي قد قسم التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن فصل نوع عن الآخر للوصول إلى أهداف التدقيق، وأوجز هذه الأنواع في النقاط التالية:

1. **تدقيق الالتزام:** هو تدقيق يهدف إلى التأكد من التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها، وكذلك التأكد من التزام المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة وبالنظام الداخلي الخاص بها.
2. **تدقيق العمليات:** هو تدقيق لمختلف عمليات المنشأة للتأكد من انجازها وتنفيذها طبقاً للسياسات المعتمدة من الإدارة، وكذلك التحقق من أن مختلف المستويات الإدارية في المنشأة تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية واقتصادية.
3. **التدقيق المالي:** يهدف هذا التدقيق إلى التأكد من دقة وصحة البيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
4. **تدقيق نظم المعلومات:** يهدف هذا التدقيق إلى اختبار أمن تشغيل نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن تكون السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات (دقيقة، قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب، كاملة، مفيدة).
5. **تدقيق الأداء:** يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة.
6. **التدقيق البيئي:** من أهداف هذا النوع من التدقيق هو تدقيق نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظم المعلومات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل، وبوجه عام فإنه يتوجب على التدقيق الداخلي التأكد من التزام المنشأة بالقوانين الخاصة بالبيئة وقدرتها على السيطرة وضبط أي مخالفات مستقبلية قد تضر بالبيئة وتؤثر على عدالة القوائم المالية للمنشأة.

أما (إبراهيم، 2009م، ص23) فذكر أن هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي:

1. التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي لمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.
3. التدقيق التشغيلي: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف
4. التدقيق الإداري: ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة.

ويمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي (الخطيب، 2010م، ص139):

- يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه "هو الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى". ولوحظ أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن مراجعة العمليات والأنشطة المالية والتأكد من صحتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى التحقق من وجود الأصول وحمايتها، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- التدقيق الداخلي التشغيلي: فإنه نظراً لحداثة هذا المفهوم فلا يوجد تعريفاً مقبولاً له، فقد عرف على أنه "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما كان مخططاً لها ووفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضاً تقييماً لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية".

وقد قام (النونو، 2009م، ص22) بتعريف كلا من التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي وفقاً لما يلي:

1. **التدقيق الداخلي المالي:** هو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى، وبالتالي التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والهدف منه هو إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين:

- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف: يتطلب هذا النوع مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.
- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف: ينفذ هذا التدقيق وفق خطة مرسومة وبنسبة اختبارية أي عينات وفحصها وذلك ليؤكد المدقق الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة وبما يضمن تحقيق الأهداف.

2. **التدقيق الداخلي التشغيلي:** يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ويطلق عليه البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدماً ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة.

فالتدقيق التشغيلي عبارة عن الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية، ولكي يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي مناسباً ومفيداً يجب أن يسعى إلى (النونو، 2009م، ص22):

1. استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية.
2. التعرف على المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى.
3. محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

2.2.4 كفاءة المدقق الداخلي:

قد ذكر معهد المدققين الداخليين في إصداره للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في عام 2012 معايير الصفات الخاصة بالتدقيق الداخلي ونوجز أهمها وفقاً لما يلي (معهد المدققين الداخليين، 2012م، ص06):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1000- الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات:

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير. ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا والمجلس للموافقة.

1100- الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، كما ينبغي أن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية في أداء عملهم.

1110- الاستقلالية التنظيمية:

يجب أن يرتبط الرئيس التنفيذي للتدقيق بأعلى مستوى في الهيكل الإداري للمنشأة وذلك لتمكين نشاط التدقيق الداخلي من الاضطلاع بمسؤولياته على أكمل وجه. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقدم للمجلس على الأقل سنوياً تأكيد على الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

1120- الموضوعية على المستوى الفردي:

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالحياد وعدم الانحياز، وأن يتجنبوا كل ما من شأنه أن يجعلهم في وضعية تضارب المصالح.

1130- التأثير على الاستقلالية:

إذا حدث ما من شأنه أن يؤثر في الواقع أو في الظاهر على الاستقلالية أو الموضوعية فإنه يجب الافصاح عن تفاصيل ذلك للأطراف المعنية على أن يراعى في نوعية وطريقة الافصاح درجة التأثير على الاستقلالية أو الموضوعية.

1200- المهارات والعناية المهنية اللازمة:

يجب انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة:

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات الفردية المنوطة بعهدة كل منهم. ويجب على نشاط التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي أن يمتلك جماعياً أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بعهدته.

1220- العناية المهنية اللازمة:

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى من العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار. بيد أن بذل العناية لا يعني العصمة.

1220.A1 يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق اجراءات التطمين عليها.
- ملاءمة وفعالية مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء جسيمة أو الاحتيال أو عدم الامتثال.
- تكلفة أعمال التطمين مقارنة بالمنافع الكامنة.

1230- التكوين المهني المستمر:

يجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

1310- متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة:

يجب ان يحتوي برنامج ضمان وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وخارجية على السواء.

2.2.5 صلاحيات المدقق الداخلي:

تلعب الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي دوراً مهماً للقيام بدوره على النحو المطلوب ويمكن تلخيص حقوق المدقق الداخلي في النقاط التالية (النونو، 2009: 45):

1. حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الادارة.
2. حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. حق تحديد وقت جرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.
4. حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى.
5. حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين.
6. حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

2.2.6 مسؤوليات المدقق الداخلي عن نظام الرقابة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال، بالتالي فإن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي علاقة مباشرة، حيث يسعى كلاً منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية تتعلق بالمنشأة ككل، أو بأي من وحداتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها، أما التدقيق الداخلي يهتم بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلي (رضوان، 2012م، ص16).

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وأحكامها، ولقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها (الجابري، 2014م، ص33).

ووضح المجمع العربي للمحاسبين أن من أهداف التدقيق الداخلي قيام المدقق الداخلي باختبار نظام الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة، وقيامه أيضاً بتقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال (المدهون، 2014: 75).

وقد قام اطار عمل COSO لعام 2013 بعرض مكونات الرقابة الداخلية في 17 مبدأ للرقابة الداخلية مصنفة وفقا لما يلي (Mcnally, 2013, p5):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: بيئة الرقابة:

1. يوضح التزام النزاهة والقيم الأخلاقية.
2. تدريبات مسؤولية الإشراف.
3. يقوم بإنشاء الهيكلية، والسلطة، والمسؤولية.
4. يوضح الالتزام بالاختصاص.
5. يفرض المساءلة.

ثانياً: تقييم المخاطر:

6. تحديد الأهداف المناسبة.
7. تحديد وتحليل المخاطر.
8. يقيم مخاطر الاحتيال.
9. يحدد ويحلل التغيير الملحوظ.

ثالثاً: مراقبة الأنشطة

10. اختيار وتطوير أنشطة الرقابة.
11. اختيار وتطوير الضوابط العامة على التكنولوجيا.
12. تنشر من خلال السياسات والإجراءات.

رابعاً: المعلومات والتواصل

13. يستخدم المعلومات ذات الصلة.
14. التواصل داخلياً.
15. التواصل خارجياً.

رابعاً: المراقبة:

16. إجراء عمليات تقييم مستمرة و / أو منفصلة.
17. التقييم والابلاغ عن القصور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تحدث (مشتهى، 2013م، ص12) بأن الهدف الأساس للمدقق الداخلي حدد باعتبار أن المحدد الأساسي لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، حيث ينص المعيار الخاص بمجال عمل التدقيق الداخلي على أن مجال عمل التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

وقد ذكر (الجابري، 2014م، ص35) :أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يمر بعدة خطوات أهمها:

1. جمع الحقائق والمعلومات عن النظام: ويقصد به تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وهذا يستلزم جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط التدفق داخل الوحدة ودليل الإجراءات.
2. فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقاً لما محدد مسبقاً وذلك يتم بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.
3. تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقيم أنظمة الرقابة الداخلية فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وتلافي العثرات والثغرات وأوجه القصور والنقص فيه.

كما أنه من الممكن أن يقوم المدققون الداخليون باستخدام آلية التقييم الذاتي للرقابة، حيث يعتبر التقييم الذاتي للرقابة مفهوماً حديثاً في مجال الرقابة والمخاطر، وهو نظام يساعد المنظمة في تحسين قدرتها على تحقيق أهدافها، ويشارك العاملين في المنظمة بمختلف مستوياتهم في عملية تحديد المخاطر وتقييم الضوابط الرقابية. وقد عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) التقييم الذاتي بأنه "عملية يتم من خلالها اختبار وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية بهدف توفير تأكيد معقول بأن كافة الأهداف التشغيلية قد تم تحقيقها"، وعليه تم الإشارة إلى أن عملية التقييم الذاتي للرقابة تعتمد على تقييم الرقابة الداخلية من خلال استخدام أساليب تقييم معينة بحيث يكون الدور الأكبر للإدارة التشغيلية وليس للتدقيق الداخلي (البرغوثي وآخرون، 2013م، ص10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لقيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات فالمقصود منه تقييم نظام الرقابة بشكل شامل بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية في هذا الأمر، ولكن هنا ينبغي التأكيد على الدور الاستشاري للمراجع الداخلي بمعنى عدم مبادرته في الأساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، حيث يشير الباحثون إلى أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل من خلال مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيقها (المدلل، 2007م، ص133).

2.2.7 المدقق الداخلي وإمتثال المصارف للأنظمة والقوانين:

تخضع المصارف إلى مجموعة من القوانين والانظمة التي تحكمها وتنظم عملها بحيث تضمن الحد الأدنى من حسن سير العمل فيها خاصة القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات، وتخضع المصارف العاملة في فلسطين إلى رقابة كلا من وزارة الاقتصاد الوطني حسب قانون الشركات التجارية وسلطة النقد الفلسطينية على وجه الخصوص، وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية الجهة المسؤولة عن ترخيص عمل المصارف.

وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين الذي يهدف إلى ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2014م، ص05):

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.
2. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
3. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
4. تيسير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة أقل.
5. زيادة القيمة السوقية للمصارف.
6. تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف.
7. تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصارف و للاقتصاد ككل.
8. ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتطلب سلطة النقد الفلسطينية من الإدارة العليا في المصارف إنشاء وظيفة مراقبة الامتثال دائمة وفاعلة كجزء من سياسة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصرف، وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/04) فقد تم تعريف وظيفة الامتثال على أنها وظيفة مستقلة تحدد وتقوم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف، والتي تتضمن المخاطر الناشئة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك، أو مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك ومعايير الممارسات السليمة.

كما يتطلب من المدقق الداخلي في المصارف الفلسطينية فحص وتقييم عدة جوانب أساسية بحد أدنى في المصرف، وقد تم الاشارة الى هذه الجوانب في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/4)، والجانب الأول منها هو فحص وتقييم مدى التزام المصرف بالمتطلبات التنظيمية والقانونية بما في ذلك التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد، والتشريعات الأخرى سارية المفعول، على الرغم من تقييم هذا الجانب من مراقب الامتثال.

2.2.8 شمولية عمل المدقق الداخلي:

أصبح عمل المدقق الداخلي أكثر شمولية من ذي قبل، حيث أصبح لا يقتصر فقط على الأمور المالية في المصرف بل أصبح يتطرق إلى كافة أنشطة وأقسام المصرف، وقد تطرقت الى ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث أنها قامت بوضع عدة مبادئ للتدقيق الداخلي في البنوك في وثيقتها الصادرة (اتفاق بازل II لعام 2001) حيث إن المبدأ السادس من هذه المبادئ تحدث عن نطاق نشاط المدقق الداخلي الذي يجب أن يشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية وذلك بناء على الصلاحيات الممنوحة له في الوصول الى جميع سجلات وملفات المصرف، وقد شمل هذا المبدأ على النقاط التالية (المساعدة، 2006م، ص63):

1. يجب أن يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم وملاءمة وفعالية نظام الرقابة الداخلي، والأسلوب الذي يتم فيه تحقيق المسؤوليات الموضوعة.
2. دائرة التدقيق الداخلي يجب أن تولي اعتبارات كافية للشروط القانونية والرقابية التي تغطي عمليات البنك المتضمنة السياسات والمبادئ والقواعد والارشادات التي تصدرها السلطات الرقابية، بخصوص الأسلوب الذي ينظم الطريقة التي يدار بها المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. بعض البنوك تنشئ أقساماً للرقابة والمراقبة على أنشطة أو وحدات معينة في المصرف، وهذه الأقسام جزء من نظام الرقابة الداخلية، حيث إن وجودها لا يقلل من فحص دائرة التدقيق الداخلي لهذه الأنشطة والوحدات، ولكن من أجل الكفاءة يمكن لدائرة التدقيق الداخلي أن تستخدم المعلومات الواردة في تقارير هذه الدوائر مع الابقاء على مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي بخصوص فحص وتقييم كفاية أداء نظام الرقابة الداخلية لأنشطة المصرف أو الوحدات ذات العلاقة.
4. في حال وجود فرع مهم للبنك في الخارج فعلى دائرة التدقيق الداخلي أن تؤسس مكتباً محلياً للتأكد من كفاءة واستمرارية عمله، وهذا المكتب يعد جزءاً من دائرة التدقيق الداخلي، ويجب أن ينظم بطريقة يلتزم فيها بالمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي.

2.2.9 تقييم المدقق لإدارة نظم العمليات المصرفية الإلكترونية:

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية ما يقدمه المصرف من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال الكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف المصرف، وهي بذلك تحقق للمصرف فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال ورفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة (فرج، 2014م، ص54).

وقد عرفت هذه العمليات في تقرير لجنة بازل للبنوك الالكترونية (1998) بأنها "عبارة عن الخدمات المصرفية صغيرة القيمة التي تقدم من خلال القنوات الالكترونية" (التميمي، 2012م، ص23).

وتعتمد العمليات المصرفية الالكترونية على نوعين من التكنولوجيا هما تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللتين افرزتا ضمن اندماجهما البنية التحتية التي عرفت باسم (الانترنت)، وأوجدت الانترنت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لنشر التجارة الالكترونية بين كافة المتعاملين بها، والذي مثل ثورة في مجال التجارة بشكل عام والعمل المصرفي بشكل خاص وشمل تأثير ذلك مجموعات الأعمال والدولة والأفراد (الصمادي، 2003م، ص22).

كما شهدت العمليات المصرفية تطوراً ملحوظاً تمثل في تمكين عملاء المصارف من إجراء معاملاتهم المصرفية من خلال مواقع تلك المصارف على شبكة الانترنت، فيما يسمى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالعمليات المصرفية الالكترونية، وأتيحت فرصة التحويلات النقدية التي ارتبط بعضها مع بطاقات الدفع الالكتروني من خلال شبكة الانترنت (فوزي، 2007م، ص69).

يترافق مع تطبيق العمليات المصرفية الالكترونية في المصارف مخاطر عدة حيث إن كل مصرف أنظمته الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية وبالتالي طريقته في تحديد المخاطر المتوقعة من هذه العمليات وبالتالي إمكانية وضع الاجراءات المناسبة لتفاديها.

وإن أهم مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية هي وفقاً لما يلي(شاهين، 2010م، ص524):

1. مخاطر خرق أنظمة الأمان والحماية: حيث تتميز عمليات الدفع الالكترونية بإمكانيه اختراقها من قبل القراصنة لشبكة المعلومات، إلا أن التطور يقدم كل يوم حلولاً للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر إلى الرقم الشخصي إلى برامج مؤمنة إلى حوائط نارية.
2. مخاطر التشغيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة عدم توفر وسائل التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو انجازها أو نتيجة خطأ معلومات أو خطأ في تشغيل البرمجيات.
3. مخاطر التعرض: وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الالكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات.

نظراً لحجم وأهمية المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من العمليات المصرفية الإلكترونية، فهي بذلك شأنها شأن باقي مخاطر المصرف التي يتوجب على المدقق الداخلي تدقيق الاجراءات الخاصة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

إدارة المخاطر التشغيلية

2.3.0 تمهيد:

يتزامن مع التطور المستمر للمصارف وتطور الخدمات التي تقدمها تطور وتزايد في المخاطر التي تواجهها أيضاً، وبالتالي أصبحت المخاطر محل اهتمام المصارف عامة واهتمام الجهات الرقابية حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاق بازل 2 وإصداره في طبعته الثالثة في عام 2003 للتركيز على كيفية مواجهة المخاطر المصرفية بل وتجنبها أيضاً خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية والتي لم تكن تحصل على الاهتمام الكافي سابقاً، وأصبح في كل مصرف من المصارف العاملة إدارة خاصة بالمخاطر تختص بالتعرف على المخاطر التي تواجه المصرف الخاص بها ووضع الخطط والاجراءات الملائمة لمواجهتها وتجنبها قدر الإمكان.

كما أصبحت المخاطر التشغيلية ذات أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة مع التطور التكنولوجي واستخدام الانترنت في تقديم الخدمات المصرفية، حيث إن أحد المخاطر التشغيلية كفيل بأن يتسبب بعدم وجود استقرار مالي لأي مصرف، وبالتالي يجب على المصارف اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، ومن ضمن الجوانب التي يتوجب على المدقق الداخلي فحصها وتقييمها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/04) هي فحص وتقييم مدى فاعلية وكفاءة اجراءات إدارة المخاطر ومنهجية تقييم المخاطر.

2.3.1 تعريف المخاطر:

قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها" (البجيرمي، 2011م، ص36).

وعرفت لجنة (COSO) الخطر بأنه: "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة" (المدهون، 2011م، ص48).

كما عرف الخطر وفقاً للإرشاد "73" الصادر بموجب معايير الجودة 3100 بأنه (الإنحراف عن المتوقع) الإيجابي أو السلبي غير المؤكد (الشوا، 2014 م، ص43).

وقام (Thirlwell, 2002, p29) الخطر بأنه "خطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل البشر و العمليات والأنظمة أو من أحداث خارجية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ أن جميع التعاريف المذكورة أعلاه هي تعريف للمخاطر التي قد تتعرض لها أي منشأة بشكل عام، لكن من المهم لدراستنا التعرف على الخطر الخاص بالمصارف.

2.3.2 تعريف المخاطر المصرفية:

إن التعرف على المخاطر المصرفية أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي ويجب التعرف على المخاطر على الرغم من اختلاف المخاطر التي يتعرض لها مصرف عن مصرف آخر، لذلك سنقوم بعرض بعض تعريفات جهات الاختصاص في المصارف للمخاطر.

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعريف المخاطر بأنها عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة" (علاوي، 2012م، ص43).

وقامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعريف المخاطر على أنها "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث إن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى" (البجيرمي، 2011م، ص36).

وقد ذكر (فرج، 2014م، ص60) إلى أنه يمكن تحديد مفهوم المخاطرة المصرفية: "بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين". وأشار إلى أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار المصرفية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

يتبين لنا أن التعريف الصادر عن لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية هو الأنسب لهذه الدراسة لاختصاصه بالمصارف ولشموليته لمفهوم الخطر الذي قد يتعرض له المصرف وأشكاله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.3 أنواع المخاطر المصرفية:

نظراً لتعقيدات العمل المصرفي وللتطور المستمر للعمليات المصرفية فإن هناك أنواع مختلفة ومتعددة من المخاطر التي تواجهها المصارف والتي قد تختلف من مصرف لآخر وتختلف أهمية إحداها عن الأخرى، وقد قام (الشمري، 2013م، ص55) بعرض تصنيفات أنواع المخاطر وفق ما يلي:

1. المخاطر البيئية: وتشمل كلا من (المخاطرة التشريعية، المخاطرة الاقتصادية، مخاطرة المنافسة، مخاطرة التنظيم).
2. مخاطر الإدارة: وتشمل كلا من (مخاطرة السمعة، المخاطرة التنظيمية، مخاطرة القابلية أو القدرة، مخاطرة التعويض).
3. المخاطر المالية: وتشمل كلا من(المخاطرة الائتمانية، مخاطرة السيولة، مخاطرة الفائدة، مخاطرة الرافعة، المخاطرة الدولية).
4. مخاطر التسليم والتوزيع: وتشمل كلا من (المخاطرة التشغيلية، المخاطرة التكنولوجية، مخاطرة المنتج الجديد، المخاطرة الاستراتيجية).

وقد تحدث(عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص10) عن أنواع المخاطر التي تواجه المصارف حيث قام بتصنيفها لنوعين رئيسيين، الأول المخاطر النظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الإستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث إنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الإئتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية، والقانونية والمخاطر البيئية. أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الإستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والإلتزام بأسس الحوكمة الرشيدة.

فيما قام (Kanchu et al., 2013, p147) بتصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، حيث شملت المخاطر المالية كلا من (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)، في حين أن المخاطر غير المالية شملت كلا من (المخاطر التشغيلية، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التمويل، المخاطر السياسية، المخاطر القانونية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الناحية المصرفية والعملية تم تقسيم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى أربعة أقسام رئيسية وهي (المخاطر القطرية، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر إدارة الأعمال (علاوي، 2012م، ص45).

أولاً : المخاطر القطرية:

تعتبر المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة المدخل الأساسي الذي ترتكز عليه المصارف في الدخول الى بلد ما من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناءً على مستوى مخاطر الدولة، وبشكل عام فإن مخاطر الدولة تعرف على أنها "الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو إقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المصرف"، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وأدائه في تلك الدولة، فهي تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية (مدى الاستقرار السياسي، مستوى الاستقرار الإقتصادي، ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث)، حيث أن المخاطر القطرية تزيد من درجة عدم اليقين لدى المصارف وبالتالي تعتبر مدخلاً هاماً لدراسة وتقييم المخاطر المصرفية ككل (علاوي، 2012م، ص30).

ثانياً: المخاطر المالية:

تشتمل المخاطر المالية على أنواع عديدة والتي قام بتصنيفها الباحثون إلى ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية:

هي الخسائر المالية المحتمل أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في المواعيد المحددة، وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثاً لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف والمتمثل في اقتراض الأموال وإعادة إقراضها (البجيرمي، 2007م، ص39).

كما عرفت المخاطر الائتمانية بأنها التغير في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في قدرة الأطراف المقابلة للوفاء بالتزاماتهم التعاقدية" (Pyle, 1997, p3).

مما يعني أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المتابعة للائتمان المتعثر، لذلك يتوجب على المصرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصنيف الزبائن عند منح الائتمان وهذا ما نص عليه اتفاق بازل "2" أن يكون لدى المصرف اختيار البدائل الثلاثة التالية في التصنيف الائتماني (الشمري، 2013م ، ص62):

- التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.
- التصنيف الائتماني الداخلي الأساس.
- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

2. مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطلوباتها المستحقة). وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية (علي، 2010م، ص334).

وقد قام (شبيب، 2012: 242) بتصنيف مخاطر السيولة من ضمن المخاطر التشغيلية حيث إنها قد تكون كبيرة على المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الالكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية.

3. مخاطر السوق:

قام (Pyle, 1997, p3) بتعريف مخاطر السوق على أنها "التغير في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والأسهم وأسعار السلع".

فيما عرفها (المدهون، 2011م، ص49) على أنها "المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأس ماله والناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع"، وصنفها إلى المخاطر التالية:

- مخاطر سعر الفائدة: وتنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح المعلومات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر.
- مخاطر أسعار الصرف: هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتماداً على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي تأثيرها على قيم كل من الموجودات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف، والتي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة.

- مخاطر أسعار الأوراق المالية: هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

ثالثاً: مخاطر الأعمال:

تعتبر مخاطر الأعمال مخاطر مترافقة مع وجود نشاط للمنشأة، وقد تم تصنيف مخاطر الأعمال إلى الأنواع التالية (علاوي، 2012م، ص48):

1. **المخاطر الاستراتيجية:** وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة المصرف قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة، نتيجة عدم رسم خطط استراتيجية لمعظم نشاطات المصرف.
2. **المخاطر القانونية والتنظيمية:** وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة المصرف القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق إتفاق بازل (2).
3. **مخاطر السمعة:** وهي مخاطر تنتج عن الآراء السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو المساهمين، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته.

رابعاً: المخاطر التشغيلية:

إن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الإعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية (عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص13).

في هذه الدراسة سنقوم بالتعرف على هذا النوع من المخاطر وأنواعه و إدارتها من خلال البنود اللاحقة من هذا المبحث.

2.3.4 تعريف المخاطر التشغيلية:

قد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية". ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الإستراتيجية والسمعة (FMA. et al., 2006, p23).

فيما ذكر (المدهون، 2011م، ص50) أن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة، وتشمل المخاطر التشغيلية عدداً غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل.

وإن لجنة بازل للرقابة المصرفية أكدت بأن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على المصارف ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة (عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص14) ويوجد منطقية في هذا لاختلاف بيئة عمل كل مصرف عن الآخر بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة الداخلية للمصارف والخدمات التي تقدمها والذي بدوره يؤدي إلى اختلاف نسبة تعرضها لكل نوع من أنواع المخاطر التشغيلية.

2.3.5 أنواع المخاطر التشغيلية:

قد أشارت (Abdulla, 2011, p134) إلى أن لجنة بازل في عام 2001 حددت سبع فئات من المخاطر التشغيلية المرتبطة مع ما يلي:

1. الاحتيال الداخلي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحايل على الأنظمة والقانون أو سياسة الشركة، باستثناء تنوع الأنشطة التي تنطوي على طرف داخلي واحد على الأقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الاحتيال الخارجي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحايل على القانون من قبل طرف ثالث.
3. ممارسات التوظيف وأمن وسلامة مكان العمل: وهو فعل يتعارض مع قوانين العمل أو الصحة أو السلامة أو اتفاقات دفع مطالبات دعاوي الإصابات الشخصية أو من أحداث التمييز أو الاختلاف.
4. ممارسات الأعمال التجارية، العملاء، المنتجات: وهو فشل غير مقصود أو اهمال الوفاء بالتزام المهنية لعميل معين (بما في ذلك شرط الائتمانية ومدى ملائمتها) أو من الطبيعة أو تصميم المنتج.
5. الأضرار التي لحقت بالأصول المادية: وهي الخسارة أو الضرر على الأصول المادية من كوارث الطبيعة أو أحداث أخرى.
6. تعطيل الأعمال وفشل النظام: وهو ناتج عن أي تعطل في العمل أو فشل نظام معين.
7. التنفيذ، والتسليم، وإدارة العمليات: وهي فشل معالجة المعاملات أو إدارة العملية من العلاقات مع الأطراف التجارية والبائعين.

وقد ذكر (عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص14) أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة 2003 والمعدة من قبل لجنة بازل هي وفق ما يلي:

1. تنفيذ وإدارة العمليات

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

2. العنصر البشري:

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

3. الأنظمة الآلية والإتصالات:

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: إنهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

4. الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الإحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات ... إلخ).

2.3.6 إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية شأنها شأن باقي المخاطر المصرفية، بحيث إنه يجب على كل مصرف أن يقوم بوضع إطار متكامل لإدارتها بشكل فعال، ومتابعة تنفيذ هذا الإطار وإدخال التعديلات عليه وتطويره لضمان تمكن المصرف من مواجهة والحد من المخاطر التشغيلية المحتملة.

وقد عرف (البجيرمي، 2011م، ص30) إدارة المخاطر المصرفية بأنها عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصرف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكرت (Abdulla, 2011, p134) أن هناك طريقتان لإدارة المخاطر المصرفية، تحليل المخاطر وتجميع المخاطر. فتحليل المخاطر تشمل على تحديد المخاطر واحداً تلو الآخر والتعامل مع كل منها على حدة، أما تجميع المخاطر فتقوم على تقليل المخاطر من خلال تنويع المخاطر. وفي الممارسة العملية، تستخدم المصارف كلا النهجين عند إدارة مخاطر السوق والائتمان. فقدرة البنك على استيعاب الخسائر غير المتوقعة أي المخاطر تعتمد بشكل كبير على كمية الأسهم وغيرها من أشكال رأس المال المحتفظ به، حيث إن رأس المال هو وسادة لحماية البنك من نتائج سلبية للغاية. والبنوك غالباً ما تخضع للوائح المصرفية، والتي صممت أساساً لحماية المودعين وضمان مصرفي مستقر والنظام المالي من خلال وضع متطلبات رأس المال للمؤسسات المصرفية على أساس المعايير الدولية، على سبيل المثال متطلبات رأس المال بازل II، القائمة على ثلاث دعائم رئيسة حيث إن الدعامة الأولى تتطلب احتساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر، وتم تحديد الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية بـ 12.5 أضعاف رأس مال المخاطر التشغيلية المحسوبة.

2.3.7 مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية:

وقد ذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نشرتها "مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية" والصادرة في عام 2011 مجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية (BCBS., 2011, p05)

دور مجلس الإدارة و الإدارة العليا

المبدأ الأول: يجب على مجلس الإدارة أن تأخذ زمام المبادرة في تأسيس ثقافة قوية لإدارة المخاطر. يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا تأسيس ثقافة الشركات التي تسترشد إدارة المخاطر القوية والتي تدعم وتوفر معايير وحوافز مناسبة للسلوك المهني والمسؤول. وفي هذا الصدد، فإنه تقع على عاتق مجلس الإدارة ضمان أن وجود ثقافة قوية لإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المنظمة بأكملها.

المبدأ الثاني: يجب على البنوك وضع وتنفيذ والحفاظ على الإطار التي تتكامل تماماً في عمليات إدارة المخاطر الشاملة للبنك. فإن إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي اختير من قبل مصرف فردي يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك طبيعتها وحجمها وتعقيدها والمخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوكمة:

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة إعداد وتطوير الإطار ومراجعته بشكل دوري. مجلس الإدارة يجب أن يشرف على الإدارة العليا لضمان تنفيذ السياسات والعمليات والنظم على نحو فعال على جميع المستويات.

المبدأ الرابع: يجب على مجلس الإدارة اقرار ومراجعة القابلية للمخاطر وبيان الاحتمالية للمخاطر التشغيلية التي توضح طبيعة وأنواع ومستويات المخاطر التشغيلية وأن البنك على استعداد لتحملها.

الإدارة العليا:

المبدأ الخامس: يجب على الإدارة العليا أن تطور للموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة إطار واضح وفعال ولحوكمة قوية مع خطوط واضحة المعالم وشفافة ومتسقة من المسؤولية. الإدارة العليا هي المسؤولة عن تنفيذ باستمرار والحفاظ على جميع سياسات المنشأة والعمليات والنظم لإدارة المخاطر التشغيلية في كل أدوات البنك من الخدمات والأنشطة والعمليات، والنظم بما يتفق مع القابلية واحتمالية المخاطر.

بيئة إدارة المخاطر التشغيلية:

تعريف وتقييم المخاطر:

المبدأ السادس: ينبغي أن تتأكد الإدارة العليا من عملية تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية متضنمة جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم المادية للمصرف، وتتأكد من أن المخاطر المتأصلة والحوافز مفهومة جيداً.

المبدأ السابع: يجب على الإدارة العليا أن تكون متأكدة من وجود عملية الموافقة على جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم الجديدة التي يقدر بشكل كامل المخاطر التشغيلية لها.

المراقبة والتقرير:

المبدأ الثامن: يجب على الإدارة العليا أن تطبق العمليات لرصد ملامح المخاطر التشغيلية بانتظام والتعرض المادي للخسائر. وينبغي أن تكون آليات الإبلاغ المناسبة متاحة لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، وجميع المستويات الإدارية التي تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة والتخفيف من آثارها:

المبدأ التاسع: يجب على البنوك أن يكون لديها بيئة الرقابة القوية التي تستخدم السياسات والعمليات والنظم؛ الضوابط الداخلية المناسبة؛ والاستراتيجيات المناسبة لتخفيف و/أو نقل المخاطر.

الاستمرارية والمرونة:

المبدأ العاشر: يجب أن يكون لدى البنوك سرعة استجابة للأعمال وخطط للاستمرارية لضمان قدرة العمل على استمرارية الأعمال الأساسية والحد من الخسائر في حالة التعطل الشديد للأعمال.

دور الإفصاح

المبدأ الحادي عشر: ينبغي للإفصاحات العامة للبنك أن تسمح للجهات المعنية لتقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية.

2.3.8 أدوات إدارة المخاطر التشغيلية:

قد ذكر في ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية الصادر في إبريل 2012 عن صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF., 2010, p05) أن المكونات الرئيسة لإطار إدارة المخاطر التشغيلية، تدعم تحديد وتقييم وقياس والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية، وأهداف لكل منهما، وهي التالية:

1. مخاطر العمليات وتقويم الرقابة: تحديد المخاطر الكامنة في أنشطة وبيئة صندوق الاستثمار الأوروبي، وتقييم مدى كفاية الضوابط الداخلية ذات الصلة لتحديد المخاطر المتبقية للمنظمة وتصنيف المخاطر وفقا لتأثيرها المحتمل والمرجح.
2. مؤشرات المخاطر الرئيسة: تحديد وتحليل العوامل التي يمكن اعتبارها مؤشرات لمستوى المخاطر التشغيلية داخل المنظمة. عملية المخاطر وتقييم الرقابة تمكن التركيز على المؤشرات ذات الصلة بالأنشطة والعمليات الأكثر خطورة.
3. أحداث المخاطر التشغيلية: جمع وتحليل أحداث المخاطر التشغيلية، بما في ذلك تحديد السبب الجذري الذي أدى إلى وقوعها وتحديد خطة المعالجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تحليل المخطط: تقييم الأثر واحتمال وترجيح احتمالية أحداث المخاطر التشغيلية والتخفيف الاستباقي من المخاطر التي تم تحديدها. وتحليل المخطط تمكن المنظمة للحصول على فهم أفضل للمخاطر التي يمكن أن تواجهها ظل الظروف القاسية.
5. التفويضات الجديدة والمنتجات والعمليات: إطار للتحديد المسبق وتقييم المخاطر المتأصلة في المنتجات الجديدة والتفويضات، وكذلك المشاريع التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات التشغيلية.
6. برنامج التوعية المخاطر التشغيلية: تنظيم دورات تدريبية وورش عمل ودورات تثقيفية لبناء ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية داخل المنظمة وإبلاغ الموظفين حول أدوات وعمليات إدارة المخاطر التشغيلية المحددة والعمليات. ثقافة المخاطر التشغيلية الداخلية هي مجموعة مشتركة من القيم الفردية والجماعية، والمواقف، والكفاءات والسلوك التي تحدد التزام الشركة نحوها وأسلوب إدارة المخاطر التشغيلية.

2.3.9 خطوات إدارة المخاطر التشغيلية:

ووقد ذكر (FMA. et al., 2006, p23) أن إدارة المخاطر التشغيلية يمكن وصفها بأنها دورة تتألف من الخطوات التالية:

1. تحديد المخاطر.
2. تقييم المخاطر.
3. معالجة الخطر.
4. مراقبة المخاطر.
5. التقييم الذاتي للمخاطر.

أولاً: تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد أولاً أن يتم تحديدها لكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف وينطوي عليها مخاطر، كما أن عملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية مصرفية (الكراسنة، 2006م، ص42).

وقد ذكر (Laviada, 2007, p146) أنه يتطلب أن يكون هناك عملية تحديد مستمر ومنتظم وكامل للمخاطر التشغيلية لذلك، يتوجب على التدقيق أن:

- التحقق من أنه يوجد في المنشأة عمليات معينة لتحديد المخاطر التشغيلية.
- **تحقق من أنه يتأكد من أن وظيفة المخاطر التشغيلية هي قادرة على تحديد أي نقاط ضعف.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ملاحظة بأن هذه العملية موثقة بشكل جيد.
- نفذت وظيفة المخاطر التشغيلية إجراءات الرقابة التي تعكس أهداف والهيكل التنظيمي المنشأة.

ثانياً: تقييم المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم تحليل المخاطر من خلال قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة مهمة وغير مهمة. وبعد الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصالح (المدهون، 2011م، ص55).

ثالثاً: معالجة الخطر:

ذكر (FMA. et al., 2006, p37) أن عناصر الإدارة الأساسية للتعامل مع المخاطر التشغيلية التي تم تحديدها وتقييمها هي:

- تجنب المخاطر (استراتيجية: "لا تأخذ كل خطر").
- تخفيف المخاطر (استراتيجية "الحد من المخاطر بذكاء في تنميتها").
- تقاسم المخاطر ونقلها (استراتيجية: "يمر بذكاء على المخاطر لأطراف ثالثة").
- قبول المخاطر (استراتيجية: " اتخاذ عمداً بعض المخاطر بطريقة هادفة").

رابعاً: مراقبة المخاطر:

على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه (البجيرمي، 2011م، ص56).

ذكر (Laviada, 2007, p150) أنه يجب على المدققين الداخليين التحقق من وجود عملية التقارير الخارجية التي توفر المعلومات للأطراف الثالثة (مدققي الحسابات الخارجيين، والأسواق، والوكالات والهيئات والمشرفين، الخ) عن تعرض المنشأة للمخاطر التشغيلية، فضلاً عن السياسات والإجراءات لإدارتها، والتحقق أيضاً من وجود الوثائق التي تغطي جميع الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف الشركة للمخاطر التشغيلية فضلاً عن سهولة الوصول والشفافية في البيانات المستخدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: التقييم الذاتي للمخاطر:

هي عملية تقييم جماعي من قبل موظفي البنك حسب مجال مسئوليتهم، للتعرف على مخاطر العمل ولتقييم إجراءات الرقابة، ولوضع خطط لتطوير الرقابة بإشراف وحدة إدارة المخاطر. وتعرف أيضاً بأنها مجموعات من الموظفين ذوي الخبرة في إجراءات عمل الوحدات التي يعملون بها، يجتمعون مع أحد المنسقين لتحليل المخاطر وإجراءات الرقابة التي تؤثر على مقدرة الوحدة على تحقيق أهدافها وبالتالي تحديد خطوات العمل اللازمة، ويتم رفع تقارير دورية عن وضعية أنظمة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة البنك (رضوان، 2012م، ص46).

2.3.10 مسؤولية المدقق الداخلي بالنسبة إلى إدارة المخاطر التشغيلية:

أصبح دور التدقيق الداخلي أكثر شمولية من قبل وقد لوحظ ذلك من تعريف التدقيق الداخلي، حيث أصبح هناك دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية، وقد ذكر (حجاج وآخرون، 2010م، ص484) وبناءً على المبدأ الثاني من مبادئ "الممارسات السليمة لإدارة والإشراف على مخاطر التشغيل" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2003 والذي ينص على "يجب أن يضمن مجلس الإدارة بأن هيكل إدارة المخاطر التشغيلية يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم، ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية" فقد تم استنتاج ما يلي:

- يتأكد مجلس الإدارة من أن فريق التدقيق الداخلي في المصرف على جانب عالي من التأهيل العلمي والعملي، وتكون مهمته هي التأكد من أن السياسات والاجراءات يتم تنفيذها بفعالية وتتابعية لضمان فعالية استراتيجية مخاطر التشغيل.
- كذلك أن تتاح له الاستقلالية بما يمكن من الوقوف على السياسات والاجراءات بحرية ودون قيد.
- يتطلب التدقيق الداخلي توافر مهارات لفريق العمل تضمن المعرفة والامكانية والقدرة على التحليل واتخاذ القرار خاصة في ظل تشابك العمليات البنكية وتداخلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله تحقيق أهداف الدراسة التي ترتكز على إنجاز الجانب التطبيقي منها من خلال الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع.

حيث يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج والإجراءات المتبعة من قبل الباحثة لتنفيذ الدراسة وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وتحديدًا لعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وتسليط الضوء على مدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفًا للإجراءات التي تم اتباعها في تقنين أداة الدراسة وتطبيقها وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص نتائجها، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتم اتباعها للوصول إلى النتائج لتحقيق أهداف الدراسة، وبناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كماً وكيفاً ومن ثم تحليل وتفسير وربط نتائجها للوصول للاستنتاجات لحل مشكلة الدراسة.

3.3 مصادر جمع المعلومات:

تم استخدام مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهما المصادر الثانوية والمصادر الأولية:

- **المصادر الثانوية:**

قد تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال اللجوء لمصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمنشورات الخاصة والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المصادر الأولية:**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة وقد تم تصميمها خصيصاً للدراسة ووزعت على مجتمع الدراسة والمتمثل في المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة وقد تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

3.4 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة موضوع الدراسة، وبناءً على مشكلة هذه الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة وفروعها، حيث إنه وحسب البيانات المحصلة من سلطة النقد الفلسطينية فإنه يوجد عدد "11" مصرف مرخص في قطاع غزة كما هو موضح بالجدول رقم (1-3) بعدد اجمالي "36" فرع و"15" مكتب، بالإضافة إلى كلا من البنك الوطني الإسلامي بعدد "5" فروع وبنك الإنتاج الفلسطيني العاملة في قطاع غزة وغير مرخصة، وبحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية فإنه غالباً ما يتم تعيين مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصارف في حين أن المكاتب تتبع لأحد فروع المصرف لصغر حجم معاملاتها، مما يعني أنه كان من المتوقع وجود حوالي "41" مدقق داخلي عاملين في المصارف، ولكن وعند توزيع الاستبانة فتبين أن عدد المدققين الداخليين العاملين هو فقط "24" مدقق داخلي كما هو موضح بالجدول رقم (2-3)، فبعض المصارف لم يكن لديها مدقق داخلي في قطاع غزة وهم (بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك العربي، بنك الأردن، البنك العقاري المصري العربي) حيث إنه يتم التدقيق عليها مركزياً من قبل الإدارة العامة في الضفة الغربية، كما أن هناك مصارف لم تقم بتعيين مدقق داخلي لكل فرع من فروعها بل اكتفت بتكوين فريق واحد يقوم بالتدقيق على جميع فروعها في قطاع غزة مثل بنك القاهرة عمان والذي يملك خمس فروع في قطاع غزة ولديه فقط عدد"2" مدققين داخليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.1): المصارف المرخصة في قطاع غزة

م.	اسم المصرف	عدد الفروع	عدد المكاتب
.1	بنك فلسطين	8	7
.2	البنك التجاري الفلسطيني	1	-
.3	بنك الاستثمار الفلسطيني	1	-
.4	البنك الاسلامي العربي	2	-
.5	بنك القدس	6	1
.6	البنك الاسلامي الفلسطيني	7	1
.7	البنك العربي	1	-
.8	بنك القاهرة–عمان	5	-
.9	بنك الأردن	2	5
.10	البنك العقاري المصري العربي	1	1
.11	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	-
	الاجمالي	**36**	**15**

جدول (3.2): عدد المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة

م.	اسم المصرف	عدد الفروع	عدد المدققين	ملاحظة
.1	بنك فلسطين	8	8	
.2	البنك التجاري الفلسطيني	1	1	
.3	بنك الاستثمار الفلسطيني	1	-	يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.
.4	البنك الاسلامي العربي	2	1	المدقق يقوم بالتدقيق على الفرعين.
.5	بنك القدس	6	1	المدقق يقوم بالتدقيق على الفروع.
.6	البنك الاسلامي الفلسطيني	7	3	فريق التدقيق الداخلي يقوم بالتدقيق على الفروع.
.7	البنك العربي	1	-	يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	اسم المصرف	عدد الفروع	عدد المدققين	ملاحظة
.8	بنك القاهرة–عمان	5	2	فريق التدقيق الداخلي يقوم بالتدقيق على الفروع.
.9	بنك الأردن	2	-	يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.
.10	البنك العقاري المصري العربي	1	-	يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.
.11	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	1	المدقق يقوم بالتدقيق على الفروع
.12	البنك الوطني الإسلامي*	5	6	يوجد مدقق داخلي خاص بالإدارة العامة.
.13	بنك الإنتاج الفلسطيني*	1	1	المدقق يقوم بالتدقيق على الفروع.
	الاجمالي	**36**	**24**	

* المصرف غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية.

3.5 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة".

وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسين:

1. **القسم الأول:** هو عبارة عن بيانات المدقق الداخلي وسؤال عام، ويتكون من فقرات (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى، مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي، مجال الدورات التي التحق بها في عمله، هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية).
2. **القسم الثاني:** هو عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من "77" فقرة موزعة على "6" مجالات:

- **المجال الأول:** يتناول كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 20 فقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المجال الثاني:** الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 16 فقرة.
- **المجال الثالث:** مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 12 فقرة.
- **المجال الرابع:** قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 7 فقرات.
- **المجال الخامس:** شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 9 فقرات.
- **المجال السادس:** قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية واشتمل على 13 فقرة.

3.6 خطوات بناء الاستبانة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة وأدبيات الدراسة تم بناء الاستبانة وصياغة فقراتها وعرضها على مجموعة من المحكمين، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون فقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (77) فقرة حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، معدومة) لتحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ، والملحق رقم (2) يبين الاستبانة في صورتها النهائية.

تم استخدام وضع المقياس الخماسي لتصحيح فقرات الاستبانة "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث الدرجة "5" تعني أن الموافقة كبيرة جداً، والدرجة "1" تعني الموافقة معدومة، حسب الجدول رقم (3.3).

جدول(3.3): مقياس الإجابة على الفقرات

	معدومة	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
	0	**25-1**	**50-26**	**75-51**	**100-76**
الترميز	1	2	3	4	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.7 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه"، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

3.7.1 صدق أداة الدارسة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) أعضاء من الهيئة التدريسية المتخصصين في تدقيق الحسابات وكذلك المختصين في مجال المصارف و التحليل الاحصائي كما هو ظاهر في ملحق رقم (1)، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وتم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (77) فقرة كما هو ظاهر في ملحق رقم (2).

3.7.2 صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي ينتمي إليه، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كما يلي:

3.7.2.1 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

- **الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول: "كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".**

يبين الجدول رقم (3.4) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.4): معامل الارتباط عن كل فقرة من فقرات المجال الأول "كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.	0.867	**0.000
2	يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف.	0.881	**0.000
3	يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرف.	0.774	**0.000
4	يتلقى المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.	0.802	**0.000
5	يوجد عدد كافي من عدد العاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصلين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.	0.939	**0.000
6	يتم عقد دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	0.862	**0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بالاطلاع على سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة والمحددة من الادارة .	0.784	**0.000
8	يعتمد مجلس الادارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.	0.828	**0.000
9	يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تدقيق شاملة ومهنية ومناسبة وتتوافق مع احدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.	0.856	**0.000
10	لا يتم تكليف دائرة التدقيق الداخلي وموظفيها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.	0.570	**0.006
11	يخضع المدقق الداخلي الى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفية.	0.841	**0.000
12	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.	0.961	**0.000
13	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.	0.827	**0.000
14	يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العلمية والعملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.	0.910	**0.000
15	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق التقارير الدورية المرفوعة للإدارة العليا عن اعمال المصرف.	0.968	**0.000
16	يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرف.	0.912	**0.000
17	يتم توفير وسيلة آمنة لموظفي المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتيال داخلي في المصرف.	0.910	**0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
18	قام المصرف باعتماد مقترحات المدقق الداخلي أدت لمنع عمليات احتيال داخلي.	0.819	**0.000
19	يتأكد المدقق الداخلي من كفاءة اجراءات ضبط أنظمة العمليات الالكترونية.	0.915	**0.000
20	تم تغيير سياسات المصرف اتجاه وسائل الأمان بناءً على اقتراح المدقق الداخلي.	0.885	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول رقم (3.4) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن المجال الأول يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وتعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".**

يبين الجدول رقم (3.5) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني.

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية.	0.478	*0.024
2	يوجد ميثاق للتدقيق الداخلي في المصرف معتمد من مجلس الادارة.	0.817	**0.000
3	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها.	0.832	**0.000
4	يعطى للمدقق الداخلي حق الاطلاع على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت.	0.892	**0.000
5	يعطى للمدقق الداخلي حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.	0.944	**0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
6	يسمح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول.	0.935	**0.000
7	يسمح للمدقق الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الادارة.	0.955	**0.000
8	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي.	0.898	**0.000
9	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الخارجي.	0.592	**0.004
10	للمدقق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرف وفي أي وقت يراه مناسباً.	0.837	**0.000
11	لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والادارة التنفيذية.	0.734	**0.000
12	يتمكن المدقق الداخلي من الحصول على الاستفسارات اللازمة من الادارة بخصوص المخاطر التشغيلية المحتملة.	0.741	**0.000
13	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة المخاطر المتعلقة بالعملاء ومنتجات الأعمال.	0.845	**0.000
14	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر الاحتيال الداخلي.	0.778	**0.000
15	أدت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي الى قيامه بمنع حدوث عمليات احتيال خارجي.	0.770	**0.000
16	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.	0.858	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول رقم (3.5) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وهذا يؤكد أن المجال الثاني يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وتعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث: "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

يبين الجدول رقم (3.6) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث.

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة الداخلية لحجم المصرف.	0.838	**0.000
2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة الداخلية لطبيعة عمليات المصرف.	0.806	**0.000
3	يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.	0.873	**0.000
4	يتحقق المدقق الداخلي من كفاءة الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.	0.918	**0.000
5	يقوم المدقق الداخلي بتقييم الاجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر.	0.854	**0.000
6	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية للمصرف.	0.806	**0.000
7	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة التشغيلية للمصرف.	0.829	**0.000
8	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بضوابط الرقابة الداخلية.	0.828	**0.000
9	يرفع المدقق الداخلي لمجلس الادارة توصيات حول تطوير عمل الرقابة الداخلية.	0.880	**0.000
10	تم تغيير اجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناءً على اقتراح من المدقق الداخلي.	0.812	**0.000
11	ساعد تقديم المدقق الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.	0.908	**0.000
12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	0.856	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول رقم (3.6) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن المجال الثالث يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وبذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

– الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: "قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع: "قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.	0.924	**0.000
2	يوجد لدى المصرف منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف.	0.893	**0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.	0.877	**0.000
4	يتم وضع سياسات واستراتيجيات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها.	0.879	**0.000
5	يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.	0.862	**0.000
6	التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية.	0.878	**0.000
7	تأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بالقوانين والأنظمة يساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.670	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول رقم (3.7) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك فإن فقرات المجال الرابع تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وبذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الصدق الداخلي لفقرات المجال الخامس: "شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".**

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس "شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف.	0.932	**0.000
2	يشتمل عمل المدقق الداخلي على كافة أنشطة المصرف وفروعه وأنشطته الخارجية.	0.945	**0.000
3	يشمل عمل المدقق الداخلي النشاطات التشغيلية للمصرف.	0.931	**0.000
4	يتم تحديد منهجية لفحص وتدقيق كافة أنشطة المصرف والمستندة الى درجة المخاطر المتضمنة.	0.890	**0.000
5	يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرف.	0.899	**0.000
6	تؤدي شمولية عمل المدقق الداخلي الى منع أو التخفيض من مخاطر الاحتيال الداخلي.	0.696	**0.000
7	ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعه لوقوع مخاطر من العنصر البشري.	0.949	**0.000
8	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.	0.903	**0.000
9	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	0.933	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول رقم (3.8) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس "شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وتعتبر صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الصدق الداخلي لفقرات المجال السادس: "متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس " متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية " والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.	0.783	**0.000
2	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على الأنظمة الإلكترونية في المصرف.	0.892	**0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات الإلكترونية.	0.869	**0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في وضع نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.	0.879	**0.000
5	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.	0.837	**0.000
6	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توافر الإجراءات اللازمة والقادرة على جعل قواعد بيانات التخويل تقاوم بشكل معقول احتمالات التلاعب.	0.822	**0.000
7	يوجد نظم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.	0.953	**0.000
8	يتم التأكد من توافر التأمين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.	0.963	**0.000
9	يتم اجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الإلكترونية.	0.929	**0.000
10	يرفع المدقق الداخلي تقارير للإدارة حول تقييمه لإدارة نظم العمليات الإلكترونية.	0.937	**0.000
11	يقوم المدقق بتقييم اجراءات الأمان لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في المصرف.	0.823	**0.000
12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها.	0.941	**0.000
13	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	0.913	**0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين جدول رقم (3.9) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس "متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات المجال السادس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وصادقة لما وضعت لقياسه.

3.7.2.2 الصدق البنائي:

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدارسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (3.10) أن معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05).

جدول (3.10): معامل الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المجال	محتوى المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.754	0.000**
الثاني	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	0.737	0.000**
الثالث	مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	0.795	0.000**
الرابع	قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	0.811	0.000**
الخامس	شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.750	0.000**
السادس	قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الالكترونية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	0.803	0.000**

*دالة عند 0.05 **دالة عند 0.01 // الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (3.10) أن جميع المجالات تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن مجالات الاستبانة تتمتع بمعامل صدق عالي. وبذلك يعد جميع مجالات الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

3.8 ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة التحقق من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبًا، لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم اجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقتين، هما طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

3.8.1 طريقة التجزئة النصفية:

تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزئية الأسئلة ذات الأرقام الفردية والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية، ومعدل الأسئلة الزوجية، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Coefficient Spearman-Brown) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات= $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3.11).

جدول (3.11): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المجال	محتوى المجال	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
الأول	كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	20	0.825	0.904
لثاني	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	16	0.884	0.939
الثالث	مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	12	0.892	0.943
الرابع	قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	7	0.753	0.860

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال	محتوى المجال	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
الخامس	شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	9	0.948	0.973
السادس	قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	13	0.972	0.986
	جميع الفقرات	**77**	**0.729**	**0.843**

يبين الجدول رقم (3.11) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) هو (0.843) وهي مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

2.8.2 طريقة ألفا كرونباخ:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وتم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة التي قوامها (24) مفردة، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة (0.939)، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول رقم (3.12).

جدول (3.12): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	20	0.928
الثاني	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	16	0.951
الثالث	مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	12	0.903
الرابع	قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة واثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية	7	0.957
الخامس	شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	9	0.916
السادس	قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	13	0.935
	جميع الفقرات	**77**	**0.939**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم(3.12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة حيث بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.939) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2). وتم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.9 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت درجات دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول (3.13): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المجال	عنوان المجال	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.147	0.200
الثاني	**الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.**	0.140	0.252
الثالث	مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.151	0.190
الرابع	قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.163	0.183
الخامس	شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.138	0.199
السادس	قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	0.130	0.192
	جميع الفقرات	**0.153**	**0.198**

يبين الجدول رقم (3.13) أن مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يأتي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد في وصف متغيرات الدراسة وهي كالتالي:
   - تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على بيانات مفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المجالات الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
   - تم حساب المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
   - تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل مجال من المجالات الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المجالات الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحًا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
2. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
4. اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
5. اختبار t لمتوسط عينة واحدة "One sample T test" لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".
6. اختبار t (Indepenedent sample test) لاختبار الفرق بين عينتين مستقلتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمدققين الداخليين في القسم الأول من الاستبانة والتي اشتملت على (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى لجنة المراجعة والتدقيق أو مجلس الإدارة، مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال عملك في التدقيق الداخلي، مجال الدورات التي التحقت بها في عملك، هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر التشغيلية). لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

فيما يلي نتائج الدراسة وفقاً لبيانات المدققين الداخليين:

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:**

جدول (4.1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	17	70.8
ماجستير	6	25
دكتوراه	0	0
أخرى	1	4.2
المجموع	**24**	**100.0**

يبين الجدول رقم (4.1) أن ما نسبته 70.8% من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، و25% يحملون درجة الماجستير، و 4.2% يحملون درجة علمية أخرى، ولا يوجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي من أفراد العينة يحملون درجة الدكتوراه، وهنا يظهر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس مما يعني أن الدرجة العلمية لمعظم المدققين الداخليين في المصارف هي بكالوريوس وهي الحد الأدنى للدرجة العلمية المطلوبة لتعيين المدقق الداخلي.

- **توزيع أفراد العينة حسب التخصص:**

جدول (4.2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	16	66.7
إدارة أعمال	3	12.5
علوم مالية ومصرفية	3	12.5
أخرى	2	8.3
المجموع	**24**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.2) أن ما نسبته 66.7% من عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة، و12.5% متخصصون في إدارة الأعمال، و 12.5% متخصصون في العلوم المالية والمصرفية، و 8.3% متخصصون تخصصات أخرى مثل هندسة الحاسوب. وهنا يلاحظ أن فئة المبحوثين غالبيتها العظمى متخصصة في المحاسبة وهو التخصص الطبيعي للعاملين في دائرة التدقيق الداخلي مما يعني أن غالبيتهم لديهم الحد الأدنى من التأهيل العلمي المناسب لعمل المدقق الداخلي ولديهم الفهم الكافي لأساسيات تدقيق الحسابات.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي:**

جدول(4.3): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق في قسم التدقيق الداخلي	9	37.5
رئيس قسم التدقيق الداخلي	7	29.2
مدير دائرة التدقيق الداخلي	3	12.5
أخرى	5	20.8
المجموع	**24**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين جدول رقم (4.3) أن ما نسبته 37.5% من عينة الدراسة يعملون مدققون في أقسام التدقيق الداخلي، و29.2% منهم يعملون رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، و3% يعملون مدراء دوائر التدقيق الداخلي في المصارف، و5% تحت بند أخرى مثل مفتش. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من الفئة المبحوثة هي للمدققين الداخليين العاملين في أقسام التدقيق الداخلي وهذا كونهم يشكلون فريق العمل في هذه الأقسام.

- **توزيع عينة الدراسة حسب تبعية المدقق الداخلي:**

جدول (4.4): توزيع أفراد العينة حسب تبعية المدقق الداخلي

تبعية المدقق الداخلي	التكرار	النسبة المئوية
مجلس إدارة المصرف	10	41.7
لجنة المراجعة والتدقيق	14	58.3
المجموع	**24**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.4) أن معظم المبحوثين يتبعون إلى لجنة المراجعة والتدقيق في المصرف بنسبة 58.3% في حين أن 41.7% يتبعون إلى مجلس إدارة المصرف. وهنا يظهر أن الغالبية العظمى من المبحوثين يتبعون إلى لجنة المراجعة والتدقيق وهذا يوافق الهيكلية الدولية المعتمدة لدائرة التدقيق الداخلي في المصارف.

- **توزيع العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:**

جدول (4.5): توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي

مدة مزاولة المهنة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	25
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	29.2
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	29.2
15 سنة فأكثر	4	16.7
المجموع	**24**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.5) أن ما نسبته 29.2% يزاولون مهنة التدقيق الداخلي لمدة تتراوح من5 إلى أقل من 10 سنوات، و29.2% يزاولون مهنة التدقيق الداخلي لمدة تتراوح من 10 إلى أقل من 15 سنة، و25% منهم يزاولون المهنة لمدة أقل من 5 سنوات، و16.7% يزاولون المهنة لمدة 15 سنة فأكثر. ويلاحظ أن الغالبية العظمى لمدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي لدى المبحوثين تتراوح بين 5 سنوات حتى أقل من 15 سنة وترى الباحثة أنها مدة كافية نسبياً لتكون الخبرة الكافية لدى المدقق الداخلي بعمل دوائر التدقيق الداخلي في المصارف.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية:**

جدول (4.6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب قانوني CPA	0	0
محاسب قانوني عربي ACPA	1	4.2
محاسب قانوني فلسطيني PCPA	0	0
محاسب قانوني بريطاني ACCA	0	0
مدقق داخلي معتمد CIA	3	12.5
أخرى	2	8.3
لا يوجد	18	75
المجموع	**24**	**100.0**

يبين الجدول رقم (4.6) أن ما نسبته 75% من المبحوثين لا يحملون شهادات مهنية، وأن 12.5% حاصلين على شهادة مدقق داخلي معتمد، وما نسبته 4.2% حاصلين على شهادة محاسب قانوني عربي، وما نسبته 8.3% حاصلين على شهادات أخرى مثل مدقق داخلي. مما يعني أن الغالبية العظمى للمبحوثين والتي تمثل 75% غير حاصلين على أي شهادات مهنية أي ليس لديهم الخبرة المهنية الكافية والإلمام بمعايير مهنة التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله في التدقيق الداخلي:**

جدول (4.7): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي

عدد الدورات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 دورات	8	33.3
من 5 إلى أقل من 15 دورة	15	62.5
من 15 إلى أقل من 25 دورة	0	0
25 دورة فأكثر	1	4.2
المجموع	**24**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.7) أن ما نسبته 62.5% من عينة الدراسة بلغت عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال التدقيق الداخلي هي من 5 إلى 15 دورة، وأن ما نسبته 33.3% التحقوا بأقل من 5 دورات، وأن ما نسبته 4.2% التحقوا بأكثر من 25 دورة. وهنا يظهر أن الغالبية العظمى للمبحوثين التحقوا بدورات خاصة بمجال عملهم في التدقيق الداخلي بلغ عددها من 5 إلى 15 دورة وترى الباحثة أنها غير كافية تناسباً مع مدة مزاولة المبحوثين لمهنة التدقيق الداخلي والتي تراوحت لمعظمهم بين 5 إلى 15 سنة مما يعني أن هناك دورة تدريبية واحدة سنوياً وهو عدد غير كافي للحفاظ على تطوير عمل المدققين الداخلين ومواكبتهم للمستجدات العلمية خاصة في القطاع المصرفي.

- **توزيع عينة الدراسة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله:**

جدول (4.8): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله

مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي	التكرار	النسبة المئوية
تدقيق داخلي	20	47.6
إدارة مخاطر مصرفية	9	21.4
تقييم إدارة المخاطر المصرفية	10	23.8
أخرى	3	7.1
المجموع	***42**	**100.0**

***تم اتاحة خيار للمبحوثين لاختيار أكثر من خيار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين جدول رقم (4.8) أن معظم المبحوثين حصلوا على دورات في مجال التدقيق الداخلي حيث بلغ عدد الدورات التي حصلوا عليها في مجال التدقيق الداخلي هو "20" دورة مما يعني أن 83.3% من المدققين الداخليين حصلوا على دورات في التدقيق الداخلي، في حين أن 37.5% منهم حصلوا على دورات في إدارة المخاطر المصرفية، و 41.6% منهم حصلوا على دورات في تقييم إدارة المخاطر المصرفية، و 12.5% منهم حصلوا على دورات في مجالات أخرى مثل إدارة الموارد البشرية. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين حصلوا على دورات في مجال التدقيق الداخلي مما يعني أن لديهم خبرة في التدقيق الداخلي وذلك يعزز كفاءتهم في عملهم لكن ليس لديهم الخبرة الكافية لتقييم إدارة المخاطر المصرفية.

- توزيع عينة الدراسة حسب وجود لائحة لتحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية:

جدول (4.9): توزيع أفراد العينة حسب وجود لائحة واضحة لتحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

يوجد لائحة تحدد دور التدقيق الداخلي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	79.2
لا	5	20.8
المجموع	**24**	**100.0**

يبين الجدول رقم(4.9) أن 79.2% من أفراد عينة الدراسة قالوا أنه يوجد عندهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر التشغيلية، و 20.8% قالوا أنه لا يوجد عندهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر التشغيلية. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين لديهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر التشغيلية مما يعني أن هناك اهتمام في المصارف بدور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وأن هناك دور للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وهذا يعزز ما توصل له (مصبح، 2012) بتوفر استراتيجيات من قبل مجالس إدارة المصارف لإدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

- **تحليل فقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.**

جدول (4.10): تحليل فقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.	4.000	0.780	80.00	6.114	**0.00	14
2	يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف.	4.417	0.584	88.33	6.610	**0.00	2
3	يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرف.	3.833	1.007	76.67	7.930	**0.00	15
4	يتلقى المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.	4.250	0.794	85.00	5.551	**0.00	5
5	يوجد عدد كافي من عدد العاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصلين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.	3.625	0.970	72.50	6.589	**0.00	19
6	يتم عقد دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	3.750	0.897	75.00	6.259	**0.00	16
7	يقوم المدقق الداخلي بالاطلاع على سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة والمحددة من الادارة .	4.125	0.797	82.50	6.626	**0.00	8
8	يعتمد مجلس الادارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب	3.583	1.139	71.67	6.015	**0.00	20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.						
9	يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تدقيق شاملة ومهنية ومناسبة وتتوافق مع احدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.	4.083	1.176	81.67	6.474	**0.00	10
10	لا يتم تكليف دائرة التدقيق الداخلي وموظفيها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.	4.250	1.260	85.00	6.558	**0.00	5
11	يخضع المدقق الداخلي الى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفية.	4.083	1.100	81.67	6.827	**0.00	10
12	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.	4.042	1.042	80.83	4.45	**0.00	13
13	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.	3.750	1.073	75.00	4.61	**0.00	16
14	يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العلمية والعملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.	3.750	1.113	75.00	5.23	**0.00	16
15	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق التقارير الدورية المرفوعة للإدارة العليا عن اعمال المصرف.	4.125	0.850	82.50	5.02	**0.00	8
16	يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرف.	4.667	0.637	93.33	5.76	**0.00	1
17	يتم توفير وسيلة آمنة لموظفي المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتيال داخلي في المصرف.	4.292	0.690	85.83	5.11	**0.00	4
18	قام المصرف باعتماد مقترحات المدقق الداخلي أدت لمنع عمليات احتيال داخلي.	4.167	0.816	83.33	5.25	**0.00	7
19	يتأكد المدقق الداخلي من كفاءة اجراءات ضبط أنظمة العمليات الالكترونية.	4.083	0.654	81.67	11.12	**0.00	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
20	تم تغيير سياسات المصرف اتجاه وسائل الأمان بناءً على اقتراح المدقق الداخلي.	4.333	0.917	86.67	5.65	**0.00	3
	جميع الفقرات	**4.060**	**0.915**	**81.21**	**5.59**	****0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين جدول رقم (4.10) أن أعلى فقرتين في المجال الأول هما:

- الفقرة رقم (16) "يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرف" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 93.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية تطبيق الرقابة الثنائية في المصرف للحد من المخاطر التشغيلية وبالتالي تأكد المدقق من فاعليتها يدل على أن كفاءة المدقق لها دور في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- الفقرة رقم (2) "يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 88.33% وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المصارف بكفاءة المدقق في تقييم التطبيقات المحاسبية المعتمدة وبالتالي تمكنه من التنبؤ بالمخاطر التشغيلية التي قد تنجم عنها ورفع التوصيات لتجنبها.

أما أدني فقرتين في المجال الأول هما:

- الفقرة رقم (5) "يوجد عدد كافي من عدد العاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصلين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة" احتلت المرتبة التاسعة عشر بوزن نسبي 72.50% وتعزو الباحثة ذلك إلى سببين أحدهما رغبة المصرف في تخفيض تكاليف رواتب وأجور العاملين في دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي تخفيض العدد وقد لوحظ ذلك على سبيل المثال في بنك القاهرة–عمان حيث أنه تم تعيين فريق تدقيق داخلي مكون من عدد "2" مدققين لفروع البنك في قطاع غزة والبالغ عددها "5" فروع، والسبب الآخر لعدم اهتمام المصرف بحصول المدققين الداخليين على شهادات مهنية وقد لوحظ ذلك من بيانات المدققين حيث أن 75% من المدققين الداخليين محل الدراسة لا يملكون أي شهادة مهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفقرة رقم (8) "يعتمد مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.67% وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم قيام المصرف بعقد الدورات اللازمة لعمل المدقق الداخلي والتي تحتاج إلى تكاليف يتحملها المصرف، وقد لوحظ ذلك أيضاً في عدد الدورات التي حصل عليها المبحوثين حيث تراوحت في معظمها بين 5 إلى 15 دورة خلال مدة مزاولة لمهنة التدقيق الداخلي التي كانت غالبيتها من 5إلى 15 سنة، كما أن نسبة 23.8% فقط من المدققين الداخليين حصلوا على دورات في مجال تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وهي نسبة منخفضة.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول تساوي 4.060، والانحراف المعياري 0.915، والوزن النسبي يساوي 81.21% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة تساوي 5.59، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يتمتع بكفاءة تمكنه من تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية الأُولَى:-

" توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤05.% بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (11-4) .

جدول (4.11): معامل الارتباط بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

المجال	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
كفاءة المدقق الداخلي	معامل الارتباط	0.919
	مستوى الدلالة	.0.000**
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (4.11) يتضح أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.919 بمعني أنه كلما زادت كفاءة المدقق الداخلي كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية أي نقبل الفرضية. وقد وافقت هذه النتيجة دراسة (رضوان ،2012) إلى حد ما والتي توصلت إلى أنه يوجد دلالة ايجابية بين تطبيق معايير السمات ومعايير الأداء وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك بسبب أن كفاءة المدقق الداخلي تساعد على توقعه للمخاطر قبل حدوثها وبالتالي امكانية تجنبها، وهذا يدعم أن كفاءة المدقق الداخلي لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

- **تحليل فقرات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية**

جدول (4.12): تحليل فقرات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية.	4.542	0.721	90.83	5.35	**0.00	5
2	يوجد ميثاق للتدقيق الداخلي في المصرف معتمد من مجلس الادارة.	4.292	1.122	85.83	5.69	**0.00	9
3	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها.	4.458	0.588	89.17	11.12	**0.00	7
4	يعطى للمدقق الداخلي حق الاطلاع على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت.	4.625	0.647	92.50	4.19	**0.00	4
5	يعطى للمدقق الداخلي حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.	4.708	0.550	94.17	7.69	**0.00	2
6	يسمح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول.	4.750	0.608	95.00	6.81	**0.00	1
7	يسمح للمدقق الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الادارة.	3.833	1.204	76.67	5.07	**0.00	16
8	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي.	4.125	0.612	82.50	7.07	**0.00	13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
9	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الخارجي.	4.250	0.676	85.00	6.75	**0.00	11
10	للمدقق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرف وفي أي وقت يراه مناسباً.	4.542	0.658	90.83	7.05	**0.00	5
11	لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والإدارة التنفيذية.	4.042	1.122	80.83	6.21	**0.00	15
12	يتمكن المدقق الداخلي من الحصول على الاستفسارات اللازمة من الإدارة بخصوص المخاطر التشغيلية المحتملة.	4.667	0.565	93.33	3.89	**0.00	3
13	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة المخاطر المتعلقة بالعملاء ومنتجات الأعمال.	4.292	0.624	85.83	5.44	**0.00	9
14	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر الاحتيال الداخلي.	4.417	0.717	88.33	6.39	**0.00	8
15	أدت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي الى قيامه بمنع حدوث عمليات احتيال خارجي.	4.167	0.637	83.33	8.11	**0.00	12
16	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.	4.083	0.654	81.67	7.84	**0.00	14
	جميع الفقرات	4.362	0.732	87.24	6.58	**0.00	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.12) أن أعلى فقرتين في المجال الثاني هما:

- الفقرة رقم (6) "يسمح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول" احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 95%، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية تستوجب على دائرة التدقيق الداخلي فحص نظام ووسائل حماية أصول المصرف، كما أن السماح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول هو حرص المصارف الحفاظ على أصولها ووضعها الاجراءات الملائمة والذي بدوره يؤدي لاكتشاف احتمالية وقوع أحد أنواع المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفقرة رقم (5) "يعطى المدقق الداخلي حق طلب البيانات والايضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 94.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام مجلس الإدارة بقيام المدقق الداخلي بعمله حسب الأصول.

أما أدني فقرتين في المجال الثاني هما:

- الفقرة رقم (11) "لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والإدارة التنفيذية" احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي 80.83%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه غالباً ما يوجد خلافات بين الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي الذي قد ينتج عن عدم اهتمام الإدارة التنفيذية بتطبيق بعض الاجراءات بشكلها صحيح وتدخل الإدارة التنفيذية في عمل المدقق الداخلي، وهي توافق دراسة (المدلل، 2007) بأن هناك بعض التدخل من قبل الإدارة التنفيذية في عمل التدقيق الداخلي.
- الفقرة رقم (7) "يسمح للمدقق الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 76.67%، وتعزو الباحثة ذلك إلى خوف بعض مجالس إدارة المصارف من تسرب بعض القرارات الخاصة بالمصرف إلى جهات خارجية والذي بدوره قد يضر بمصلحة المصرف، لكن قواعد السلوك المهني للمدقق تستوجب عليه الحفاظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها، كما إن اطلاعه على قرارات مجلس الإدارة قد تنبه المجلس إلى مخاطر محتملة نتيجة بعض القرارات .

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني تساوي 4.362، والانحراف المعياري 0.732، والوزن النسبي يساوي 87.24% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.58، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية الثانية:-

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤05.% بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.13).

جدول (4.13): معامل الارتباط بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

المحور	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي	معامل الارتباط	0.888
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.13) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.888) بمعني أنه كلما زادت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية أي نقبل الفرضية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشوا، 2014) إلى حد ما والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ايجابية بين وجود الصلاحيات الكاملة للمدقق وتفعيل إدارة مخاطر بيئة العمل، فالصلاحيات تمكن المدقق من الوصول لجميع البيانات اللازمة لعمله بدون قيد وبالتالي تمكنه من تقييم إدارة المخاطر التشغيلية بفعالية وكفاءة.

- **تحليل فقرات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.**

يبين الجدول رقم (4.14) نتائج تحليل فقرات المجال الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.14): تحليل فقرات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة الداخلية لحجم المصرف.	4.458	0.779	89.17	5.22	**0.00	4
2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة الداخلية لطبيعة عمليات المصرف.	4.417	0.717	88.33	6.33	**0.00	7
3	يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.	4.708	0.464	94.17	5.44	**0.00	1
4	يتحقق المدقق الداخلي من كفاءة الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.	4.458	0.509	89.17	4.96	**0.00	4
5	يقوم المدقق الداخلي بتقييم الاجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر.	4.583	0.584	91.67	4.28	**0.00	2
6	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية للمصرف.	4.458	0.658	89.17	8.33	**0.00	4
7	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة التشغيلية للمصرف.	4.292	0.690	85.83	6.97	**0.00	10
8	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بضوابط الرقابة الداخلية.	4.417	0.717	88.33	5.68	**0.00	7
9	يرفع المدقق الداخلي لمجلس الإدارة توصيات حول تطوير عمل الرقابة الداخلية.	4.500	0.590	90.00	5.73	**0.00	3
10	تم تغيير اجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناءً على اقتراح من المدقق الداخلي.	4.125	0.947	82.50	5.03	**0.00	12
11	ساعد تقديم المدقق الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.	4.292	0.859	85.83	5.17	**0.00	10
12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	4.375	0.875	87.50	6.23	**0.00	9
	جميع الفقرات	**4.424**	**0.699**	**88.47**	**7.37**	**0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.14) أن أعلى فقرتين في المجال الثالث هما:

- الفقرة رقم (3) "يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 94.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أحد مهام دائرة التدقيق الداخلي وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية هي تقييم الضوابط الداخلية لتنفيذ العمليات، وهي ضرورية لتقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
- الفقرة رقم (5) "يقوم المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 91.67%، وتعزو الباحثة ذلك إلى قيام المدقق الداخلي بتقييم الاجراءات الرقابية على عمومها والذي بدوره قد يؤدي إلى تقييم الاجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر وهذا يدعم دوره في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

أما أدني فقرتين في المجال الثالث هما:

- الفقرة رقم (11) "ساعد تقديم المدقق الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية" احتلت المرتبة العاشرة مكرر بوزن نسبي 85.83%، وتعزو الباحثة ذلك إلى احتمالية انخفاض نسبة تقديم المدقق الداخلي لمقترحات تزيد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية في أحد المصارف محل الدراسة.
- الفقرة رقم (10) "تم تغيير إجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناء على اقتراح من المدقق الداخلي" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 82.50% وتعزو الباحثة ذلك إلى احتمالية قلة الإجراءات التي تم تغييرها بناءً على اقتراح المدقق الداخلي نظراً لقلة الاقتراحات المرفوعة من المدقق الداخلي أو عدم اهتمام إدارة المصرف بتنفيذ اقتراحات المدقق الداخلي بالخصوص.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث تساوي 4.424 والانحراف المعياري 0.699، والوزن النسبي يساوي 88.47 % وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة تساوي 7.37، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية لها تأثير على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الثالثة:

" توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤05.% بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4-15).

جدول (4.15): معامل الارتباط بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم لإدارة المخاطر التشغيلية

المجال	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
مراجعة المدقق لأنظمة الرقابة الداخلية	معامل الارتباط	0.898
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.15) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.898) أي نقبل بالفرضية بمعني أنه كلما زادت مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية مما يعني أن هناك أثر لمراجعة المدقق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصواف، 2011) الذي كانت أحد نتائجها أن قوة الرقابة والتدقيق يقلل الخطر التشغيلي، ويعود ذلك إلى أهمية قوة الرقابة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تحليل فقرات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية**

جدول (4.16): تحليل فقرات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.	4.500	0.590	90.00	6.04	**0.00	2
2	يوجد لدى المصرف منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف.	4.458	0.779	89.17	4.80	**0.00	3
3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.	4.667	0.565	93.33	3.27	**0.00	1
4	يتم وضع سياسات واستراتيجيات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها.	4.208	0.721	84.17	3.39	*0.00	5
5	يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.	4.167	1.167	83.33	5.05	**0.00	6
6	التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية.	4.083	1.176	81.67	5.25	**0.00	7
7	تأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بالقوانين والأنظمة يساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.	4.458	0.779	89.17	5.06	**0.00	3
	جميع الفقرات	**4.363**	**0.825**	**87.26**	**4.62**	****0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.17) أن أعلى فقرتين في المجال الرابع هما:

- الفقرة رقم (3) "يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين" احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 93.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود دور فعال لمراقبة الامتثال في المصرف، كما يوجد أهمية لدور الالتزام بالقوانين والأنظمة في تخفيض أو انعدام المخاطر المصرفية.
- الفقرة رقم (1) "يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 90% تعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام إدارة المصارف بالالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية على العموم ومراقبة الامتثال على وجه الخصوص.

أما أدني فقرتين في المجال الرابع هما:

- الفقرة رقم (5) "يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية" احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 83.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود مراقبة الامتثال والذي ضمن عملها التأكد من ذلك.
- الفقرة رقم (6) "التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 81.67%، وتعزو الباحثة ذلك بسبب عدم تخصيص تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية تتحدث عن إدارة المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع تساوي 4.363، والوزن النسبي يساوي 87.26% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 4.62، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الرابعة:-

"" توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤.05% بين قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تأكد المدقق من إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.17) .

جدول (4.17): معامل الارتباط بين تأكد المدقق الداخلي من امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

المجال	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
تأكد المدقق الداخلي من امتثال المصرف للقوانين والأنظمة	معامل الارتباط	0.935
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.17) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.935 بمعني أنه كلما زاد قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، أي نقبل الفرضية. لم تتعرض الدراسات السابقة لدراسة هذا المتغير وقد يعود ذلك لاختصاص مراقبة الامتثال به لكنه أيضاً مطلوب فحصه وتقييمه من دائرة التدقيق الداخلي بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تحليل فقرات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.**

جدول (4.18): تحليل فقرات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف.	4.708	0.690	94.17	5.09	**0.00	2
2	يشتمل عمل المدقق الداخلي على كافة أنشطة المصرف وفروعه وأنشطته الخارجية.	4.583	0.776	91.67	4.38	**0.00	6
3	يشمل عمل المدقق الداخلي النشاطات التشغيلية للمصرف.	4.583	0.504	91.67	5.28	**0.00	6
4	يتم تحديد منهجية لفحص وتدقيق كافة أنشطة المصرف والمستندة إلى درجة المخاطر المتضمنة.	4.667	0.482	93.33	5.50	**0.00	3
5	يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرف.	4.583	0.584	91.67	4.95	**0.00	6
6	تؤدي شمولية عمل المدقق الداخلي إلى منع أو التخفيض من مخاطر الاحتيال الداخلي.	4.625	0.495	92.50	4.55	**0.00	4
7	ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعه لوقوع مخاطر من العنصر البشري.	4.792	0.415	95.83	5.13	**0.00	1
8	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.	4.500	0.590	90.00	7.48	**0.00	9
9	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	4.625	0.495	92.50	8.96	**0.00	4
	جميع الفقرات	**4.630**	**0.559**	**92.59**	**9.24**	**0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.18) أن أعلى فقرتين في المجال الخامس هما:

- الفقرة رقم (7) "ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعة لوقوع مخاطر من العنصر البشري" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 95.83% وتعزو الباحثة ذلك إلى أن شمولية عمل المدقق الداخلي تجعله على إطلاع بجميع أنشطة المصرف وعمل أقسامه مما يساعده في توقع احتمالية حدوث خطر تشغيلي ناتج من العنصر البشري.
- الفقرة رقم (1) "تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 94.17% وتعزو الباحثة ذلك اهتمام المصارف بتطبيق المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث إن لجنة بازل (2) التي دعت إلى توسيع مجال التدقيق الداخلي لتشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية والذي زاد الاهتمام بتنفيذه عبر السنوات .

أما أدني فقرتين في المجال الخامس هما:

- الفقرة رقم (5) "يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرف" احتلت المرتبة السادسة مكرر بوزن نسبي 91.67%، وتعزو الباحثة ذلك الى احتمالية عدم إبداء الاهتمام الكافي من بعض المدققين لتقييم عمل دائرة المخاطر.
- الفقرة رقم (8) "تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 90% وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تساعد المدقق على تقييمه لإدارة أنظمة العمليات الالكترونية مثل الكفاءة والصلاحيات الممنوحة له.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس تساوي 4.630، والانحراف المعياري يساوي0.559، والوزن النسبي يساوي 92.59% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.24، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على شمولية عمل المدقق الداخلي لها تأثير على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الخامسة:-

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤05.% بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.19).

جدول (4.19): معامل الارتباط بين شمولية عمل المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

المجال	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
شمولية عمل المدقق الداخلي	معامل الارتباط	0.880
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.19) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين شمولية المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.880 بمعني أنه كلما زادت شمولية المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية أي أننا نقبل الفرضية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصواف، 2011) التي تحدثت عن أن مفهوم الرقابة والتدقيق تخطى حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية وأن قوة الرقابة والتدقيق تقلل من الخطر التشغيلي. ويعود ذلك إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية وضمن المبادئ الصادرة عن لجنة بازل (2) دعت إلى توسيع مجال التدقيق الداخلي ليشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تحليل فقرات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية**

جدول (4.20): تحليل فقرات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.	4.708	0.464	94.17	12.22	**0.00	1
2	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على الأنظمة الإلكترونية في المصرف.	4.292	0.751	85.83	8.12	**0.00	7
3	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات الإلكترونية.	4.292	0.751	85.83	10.15	**0.00	7
4	يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في وضع نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.	4.333	0.917	86.67	8.19	**0.00	4
5	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.	4.417	0.654	88.33	8.58	**0.00	3
6	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توافر الاجراءات اللازمة والقادرة على جعل قواعد بيانات التخويل تقاوم بشكل معقول احتمالات التلاعب.	4.333	0.637	86.67	10.21	**0.00	4
7	يوجد نظم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.	4.208	0.779	84.17	7.47	**0.00	11
8	يتم التأكد من توافر التأمين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.	4.292	0.690	85.83	7.70	**0.00	7
9	يتم اجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الإلكترونية.	4.208	0.658	84.17	9.25	**0.00	11
10	يرفع المدقق الداخلي تقارير للإدارة حول تقييمه لإدارة نظم العمليات الإلكترونية.	4.333	0.637	86.67	8.37	**0.00	4
11	يقوم المدقق بتقييم اجراءات الأمان لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في المصرف.	4.458	0.779	89.17	8.82	**0.00	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها.	4.208	0.833	84.17	8.12	**0.00	11
13	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	4.292	0.806	85.83	6.25	**0.00	7
	جميع الفقرات	**4.337**	**0.720**	**86.73**	**8.80**	**0.00**	

يبين الجدول رقم (4.20) أن أعلى فقرتين في المجال السادس هما:

- الفقرة رقم (1) "يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 94.17% وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية توجب على المدقق الداخلي تقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالأنظمة والتعليمات الإدارية للمصرف.
- الفقرة رقم (11) "يقوم المدقق بتقييم إجراءات الأمان لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في المصرف" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 89.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى زيادة إهتمام المصارف بإجراءات الأمان لنظم العمليات الإلكترونية خاصة كونها مصدر من مصادر المخاطر المصرفية التشغيلية.

أما أدني فقرتين في المجال السادس هما:

- الفقرة رقم (9) "يتم إجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الإلكترونية" والفقرة رقم (7) يوجد "نظم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل" .احتلتا المرتبة الحادي عشر مكرر بوزن نسبي 84.17% ، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم اهتمام بعض المصارف بإجراء الاختبارات الدورية ووضع نظم التشغيل البديلة وذلك لأنها تزيد من التكاليف التي يتحملها المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفقرة رقم (12) "يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 84.17% وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم وجود الخبرة الكافية لدى بعض المدققين لتقييم مخاطر نظم العمليات الإلكترونية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال السادس تساوي 4.337، والانحراف المعياري يساوي 0.720، والوزن النسبي يساوي 86.73% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.80، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية لها تأثير على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية السادسة:

" توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤05.% بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (21-4).

جدول (4.21): معامل الارتباط بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الالكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

المجال	الإحصاءات	تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
تقييم المدقق الداخلي لنظم إدارة العمليات الالكترونية	معامل الارتباط	0.880
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	24

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.21) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.928 بمعني أنه كلما زاد تقييم المدقق الداخلي لنظم إدارة العمليات الالكترونية كلما زاد تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، أي أننا نقبل الفرضية.

4.5 تحليل محاور الدراسة ككل:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليًا حسب الوزن النسبي لكل محور، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور تساوي 3.92، والوزن النسبي يساوي 78.47% وقيمة t المحسوبة تساوي 16.396، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (4.22): تحليل مجالات الدراسة

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الأول	شمولية عمل المدقق الداخلي.	4.63	0.559	92.59	9.24	0.00**
الثاني	مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية.	4.424	0.699	88.47	7.37	0.00**
الثالث	قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصارف للقوانين والأنظمة.	4.363	0.825	87.26	4.62	0.00**
الرابع	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي.	4.362	0.732	87.24	6.58	0.00**
الخامس	قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الإلكترونية.	4.337	0.72	86.73	8.8	0.00**
السادس	كفاءة المدقق الداخلي.	4.06	0.915	81.21	5.59	0.00**
	جميع المجالات	**4.363**	**0.742**	**87.25**	**7.03**	**0.000**

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.22) أن الوزن النسبي لدور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية هو 87.25%. وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المصارف بالحفاظ على استقرارها وتخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي فهي تهتم بتقييم إدارة المخاطر التشغيلية طرفها، وأصبحت تهتم بها مع التطور التكنولوجي المتسارع الذي يتزامن معه العديد من المخاطر التشغيلية وبالتالي فهي تسعى لتعزيز دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية حتى تكون على استعداد لأي مخاطر تشغيلية محتملة وتتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب هذه المخاطر أو التخفيض من تأثيرها. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة (البجيرمي، 2011) بأن التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر.

اختبار الفرضية السابعة:-

"توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى بيانات المدقق الداخلي كالآتي":

1. المؤهل العلمي.
2. التخصص.
3. المنصب الوظيفي
4. تبعية المدقق الداخلي.
5. مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.
6. الشهادات المهنية.
7. عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله في التدقيق الداخلي.
8. مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في عمله الحالي.
9. وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع من تلك الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: المؤهل العلمي:

- **"توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر يعزى إلى المؤهل العلمي.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4.23): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	50.929	2	25.464	.149	.863//
	داخل المجموعات	3597.029	21	171.287		
	المجموع	3647.958	23			
المجال الثاني	بين المجموعات	31.007	2	15.504	.274	.763//
	داخل المجموعات	1186.951	21	56.521		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	1.941	2	.971	.021	.979//
	داخل المجموعات	975.892	21	46.471		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	21.566	2	10.783	.466	.634//
	داخل المجموعات	486.392	21	23.162		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	12.235	2	6.118	.652	.531//
	داخل المجموعات	197.098	21	9.386		
	المجموع	209.333	23			
المجال	بين المجموعات	30.684	2	15.342	.258	.775//

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
السادس	داخل المجموعات	1246.941	21	59.378		
	المجموع	1277.625	23			
إجمالي المجالات	**بين المجموعات**	**301.559**	**2**	**150.779**	**.097**	**.908//**
	داخل المجموعات	**32649.775**	**21**	**1554.751**		
	المجموع	**32951.333**	**23**			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.23) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.097، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.908 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي.

ثانياً: التخصص:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى التخصص.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التخصص.

جدول (4.24): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التخصص

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	477.021	3	159.007	1.003	.412 //
	داخل المجموعات	3170.938	20	158.547		
	المجموع	3647.958	23			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الثاني	بين المجموعات	469.688	3	156.563	4.185	.019 *
	داخل المجموعات	748.271	20	37.414		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	331.000	3	110.333	3.411	.037 *
	داخل المجموعات	646.833	20	32.342		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	155.188	3	51.729	2.933	.058 //
	داخل المجموعات	352.771	20	17.639		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	31.750	3	10.583	1.192	.338 //
	داخل المجموعات	177.583	20	8.879		
	المجموع	209.333	23			
المجال السادس	بين المجموعات	363.208	3	121.069	2.648	.077 //
	داخل المجموعات	914.417	20	45.721		
	المجموع	1277.625	23			
إجمالي المجالات	**بين المجموعات**	**9308.229**	**3**	**3102.743**	**2.625**	**.079** //
	داخل المجموعات	**23643.104**	**20**	**1182.155**		
	المجموع	**32951.333**	**23**			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين جدول رقم (4.24) أن قيمة F تساوي 2.625، وأن قيمة مستوى الدلالة 0.079 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى الي التخصص، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الثاني، المجال الثالث) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى الي التخصص، ولتوضيح الفروقات تم استخدام اختبار شيفيه والجداول التالية توضح ذلك.

1. المجال الثاني:

جدول (4.25): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثاني

	المتوسط الحسابي	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية ومصرفية	اخرى
محاسبة	**72.188**	-	9.521-	10.521-	1.313
إدارة أعمال	**62.667**	9.521	-	1-	10.833
علوم مالية ومصرفية	**61.667**	10.521	1	-	11.833
أخرى	**73.500**	1.313-	10.833-	11.833-	-

يبين الجدول رقم (4.25) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات التخصص في المجال الثاني.

2. المجال الثالث:

جدول (4.26) الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثالث

	المتوسط الحسابي	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية ومصرفية	أخرى
محاسبة	**54.750**	-	10.083-	5.083-	2.750
إدارة أعمال	**44.667**	10.083	-	5	12.833
علوم مالية ومصرفية	**49.667**	5.083	5.00-	-	7.833
أخرى	**57.500**	2.750-	12.833-	7.833-	-

يبين الجدول رقم (4.26) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات التخصص في المجال الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المنصب الوظيفي:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى المنصب الوظيفي.**

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي.

جدول (4.27): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	327.641	3	109.214	.658	.588//
	داخل المجموعات	3320.317	20	166.016		
	المجموع	3647.958	23			
المجال الثاني	بين المجموعات	28.301	3	9.434	.159	.923//
	داخل المجموعات	1189.657	20	59.483		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	165.452	3	55.151	1.358	.284//
	داخل المجموعات	812.381	20	40.619		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	36.663	3	12.221	.519	.674//
	داخل المجموعات	471.295	20	23.565		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	20.216	3	6.739	.713	.556//
	داخل المجموعات	189.117	20	9.456		
	المجموع	209.333	23			
المجال السادس	بين المجموعات	102.158	3	34.053	.579	.635//
	داخل المجموعات	1175.467	20	58.773		
	المجموع	1277.625	23			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
إجمالي المجالات	بين المجموعات	1796.063	3	598.688	.384	.765//
	داخل المجموعات	31155.270	20	1557.763		
	المجموع	32951.333	23			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.27) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.384، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.765 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي.

رابعاً: المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق):

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار Indepenedent sample t test "T" لإختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي(مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق).

جدول (4.28): نتائج تحليل اختبار "T" (Indepenedent sample test) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "T"	مستوى الدلالة
المجال الأول	مجلس إدارة المصرف	10	79.300	12.401	0.619-	//0.542
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	82.571	13.013		
المجال الثاني	مجلس إدارة المصرف	10	69.200	5.116	0.330-	//0.744
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	70.214	8.666		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "T"	مستوى الدلالة
المجال الثالث	مجلس إدارة المصرف	10	51.200	5.922	1.208-	//0.240
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	54.429	6.802		
المجال الرابع	مجلس إدارة المصرف	10	30.600	3.273	0.050	//0.960
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	30.500	5.626		
المجال الخامس	مجلس إدارة المصرف	10	41.300	2.983	0.495-	//0.625
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	41.929	3.125		
المجال السادس	مجلس إدارة المصرف	10	55.600	6.059	0.423-	//0.677
	لجنة المراجعة والتدقيق	14	56.929	8.489		
إجمالي المجالات	**مجلس إدارة المصرف**	**10**	**327.200**	**31.001**	**0.589-**	**//0.562**
	لجنة المراجعة والتدقيق	**14**	**336.571**	**42.778**		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.28) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.562 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق.

خامساً: مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.29): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	1384.030	3	461.343	4.076	.021*
	داخل المجموعات	2263.929	20	113.196		
	المجموع	3647.958	23			
المجال الثاني	بين المجموعات	318.280	3	106.093	2.358	.102//
	داخل المجموعات	899.679	20	44.984		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	411.429	3	137.143	4.843	.011*
	داخل المجموعات	566.405	20	28.320		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	185.554	3	61.851	3.837	.025*
	داخل المجموعات	322.405	20	16.120		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	67.548	3	22.516	3.176	.046*
	داخل المجموعات	141.786	20	7.089		
	المجموع	209.333	23			
المجال السادس	بين المجموعات	553.411	3	184.470	5.094	.009**
	داخل المجموعات	724.214	20	36.211		
	المجموع	1277.625	23			
إجمالي المجالات	**بين المجموعات**	**13838.869**	**3**	**4612.956**	**4.827**	**.011***
	داخل المجموعات	**19112.464**	**20**	**955.623**		
	المجموع	**32951.333**	**23**			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين جدول رقم (4.29) أن قيمة F تساوي 4.827، وأن قيمة مستوى الدلالة 0.011 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة، فيلاحظ أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الثاني) في تقييم إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر التشغيلية تعزى الي مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، وانه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى الي مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، ولتوضيح الفروقات تم استخدام اختبار شيفية والجداول التالية توضح ذلك.

1.المجال الأول:

جدول (4.30): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**71.50**	-	17.07	15.07	2.00
5-10 سنوات	**88.57**	17.07-	-	2.00-	15.07-
10-15 سنة	**86.57**	15.07-	2.00	-	13.07-
15 سنة فأكثر	**73.50**	2.00-	15.07	13.07	-

يبين الجدول رقم (4.30) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول.

2. المجال الثالث:

جدول (4.31): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**49.17**	-	5.40	8.97	1.67-
5-10 سنوات	**54.57**	5.40-	-	3.57	7.07-
10-15 سنة	**58.14**	8.97-	3.57-	-	*10.64-
15 سنة فأكثر	**47.50**	1.67	7.07	*10.64	-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.31) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث بين (10 سنوات إلى15 سنة) و فئة (15 سنة فأكثر) لصالح 10 سنوات الي 15 سنة.

3. **المجال الرابع:**

جدول (4.32): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**27.83**	-	4.74	5.31	1.33-
5-10 سنوات	**32.57**	4.74-	-	0.57	6.07-
10-15 سنة	**33.14**	5.31-	0.57-	-	6.64-
15 سنة فأكثر	**26.50**	1.33	6.07	6.64	-

يبين جدول رقم (4.32) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع.

4. **المجال الخامس:**

جدول (4.33): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**39.50**	-	3.36	3.79	0.500
5-10 سنوات	**42.86**	3.36-	-	0.43	2.86-
10-15 سنة	**43.28**	3.79-	0.43-	-	3.29-
15 سنة فأكثر	**40.00**	0.500-	2.86	3.28	-

يبين الجدول رقم (4.33) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. المجال السادس:

جدول (4.34) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**52.50**	-	7.50	8.07	4.00-
5-10 سنوات	**60.00**	7.50-	-	0.57	*11.50-
10-15 سنة	**60.57**	8.07-	0.57-	-	*12.07-
15 سنة فأكثر	**48.50**	4.00	*11.50	*12.07	-

يبين الجدول رقم (4.34) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس (5-10 سنوات، و 15 سنة فاكثر) لصالح 5-10 سنوات، و (10سنوات الي 15 سنة، و 15 سنة فاكثر) لصالح 10 سنوات الي 15سنة.

7. إجمالي المجالات:

جدول (4.35) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات

	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	10-15 سنة	15 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	**307.00**	-	42.57	49.00	6.25-
5-10 سنوات	**349.57**	42.57-	-	6.42	48.82-
10-15 سنة	**356.00**	49.00-	6.43-	-	55.25-
15 سنة فأكثر	**300.75**	6.25	48.82	55.25	-

يبين الجدول رقم (4.35) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: الشهادات المهنية:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى الشهادات المهنية.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "F" One Way ANOVA تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى الشهادات المهنية.

جدول (4.36) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى الشهادات المهنية

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	981.292	3	327.097	2.453	.093//
	داخل المجموعات	2666.667	20	133.333		
	المجموع	3647.958	23			
المجال الثاني	بين المجموعات	98.847	3	32.949	.589	.629//
	داخل المجموعات	1119.111	20	55.956		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	122.722	3	40.907	.957	.432//
	داخل المجموعات	855.111	20	42.756		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	49.847	3	16.616	.725	.549//
	داخل المجموعات	458.111	20	22.906		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	30.667	3	10.222	1.144	.355//
	داخل المجموعات	178.667	20	8.933		
	المجموع	209.333	23			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال السادس	بين المجموعات	94.014	3	31.338	.530	.667//
	داخل المجموعات	1183.611	20	59.181		
	المجموع	1277.625	23			
إجمالي المجالات	**بين المجموعات**	**5105.722**	**3**	**1701.907**	**1.222**	**.328//**
	داخل المجموعات	**27845.611**	**20**	**1392.281**		
	المجموع	**32951.333**	**23**			

يبين الجدول رقم (4.36) أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.222، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.328 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى الي الشهادات المهنية.

سابعاً: عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.37): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	50.750	2	25.375	.148	.863//
	داخل المجموعات	3597.208	21	171.296		
	المجموع	3647.958	23			
المجال الثاني	بين المجموعات	150.858	2	75.429	1.484	.249//
	داخل المجموعات	1067.100	21	50.814		
	المجموع	1217.958	23			
المجال الثالث	بين المجموعات	223.358	2	111.679	3.108	.066//
	داخل المجموعات	754.475	21	35.927		
	المجموع	977.833	23			
المجال الرابع	بين المجموعات	62.350	2	31.175	1.469	.253//
	داخل المجموعات	445.608	21	21.219		
	المجموع	507.958	23			
المجال الخامس	بين المجموعات	26.900	2	13.450	1.548	.236//
	داخل المجموعات	182.433	21	8.687		
	المجموع	209.333	23			
المجال السادس	بين المجموعات	50.392	2	25.196	.431	.655//
	داخل المجموعات	1227.233	21	58.440		
	المجموع	1277.625	23			
اجمالي المجالات	**بين المجموعات**	**1972.725**	**2**	**986.363**	**.669**	**.523//**
	داخل المجموعات	**30978.608**	**21**	**1475.172**		
	المجموع	**32951.333**	**23**			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (4.37) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.669، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.523 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي.

ثامناً: وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية:

- **توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزي إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.**

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار Indepenedent sample t test "T" لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (4.38): نتائج تحليل اختبار "T" (Indepenedent sample test) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "T"	مستوى الدلالة
المجال الأول	نعم	19	81.947	12.007	0.552	//0.587
	لا	5	78.400	15.837		
المجال الثاني	نعم	19	69.947	6.553	0.200	//0.843
	لا	5	69.200	10.521		
المجال الثالث	نعم	19	53.526	5.631	0.640	//0.529
	لا	5	51.400	9.864		
المجال الرابع	نعم	19	30.737	3.541	0.389	//0.701

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "T"	مستوى الدلالة
	لا	5	29.800	8.349		
المجال الخامس	نعم	19	41.842	2.774	0.547	//0.590
	لا	5	41.000	4.123		
المجال السادس	نعم	19	56.000	5.715	0.472-	//0.641
	لا	5	57.800	13.008		
اجمالي المجالات	**نعم**	**19**	**334.000**	**31.735**	**0.330**	**//0.745**
	لا	**5**	**327.600**	**60.542**		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05

يبين الجدول رقم (4.38) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.745 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وفي ضوء الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد تأثير ايجابي لكفاءة المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ويوجد كفاءة نسبية لدى المدققين الداخليين العاملين لكن لا يوجد اهتمام من قبل إدارة المصارف العاملة في قطاع غزة بتوفير العدد الكافي من المدققين الداخليين أصحاب الكفاءة المهنية وقد لوحظ ذلك كون 75% من عينة الدراسة لا يحملون أي شهادة مهنية كما أنه لا يوجد حرص على اعتماد سياسة التدريب المستمر لهم وتطوير مهاراتهم والتي لوحظت من عدد الدورات المنخفضة نسبياً التي حصل عليها المدققون الداخليون .
2. تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل ايجابي، ويوجد صلاحيات لدى المدققين الداخليين، لكن يوجد تضارب في المصالح مع الإدارة التنفيذية لدى بعض المدققين الداخليين بحسب اجابات المبحوثين، وكذلك عدم اطلاع بعض المدققين الداخليين على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة مما يعني عدم اشراكهم في عملية اتخاذ القرار وبالتالي عدم تمكنهم من توقع المخاطر الناجمة عن قرارات مجلس الإدارة.
3. يوجد تأثير ايجابي لقيام المدقق الداخلي مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ولوحظ أن المدققون الداخليون ملتزمون بمراجعة نظام الرقابة الداخلية وتقييم الاجراءات الرقابية.
4. يوجد تأثير ايجابي لقيام المدقق الداخلي بالتأكد من إمتثال المصارف للقوانين والأنظمة على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث إنه يوجد اهتمام من قبل إدارة المصرف بالالتزام بالقوانين والأنظمة.
5. يوجد أثر ايجابي لشمولية عمل المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث إنه ساعدت المدقق الداخلي في منع أحد أنواع المخاطر التشغيلية، مع انخفاض نسبة قيام المدقق الداخلي بتقييم دائرة إدارة المخاطر.
6. تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية لها تأثير على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، مع ملاحظة عدم اهتمام بعض المصارف نسبياً بإجراء اختبارات دورية لنظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمليات الالكترونية، كما أنه لا يوجد لدى اهتمام من بعض المصارف بوضع خطة تشغيلية بديلة في حال توقف نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.

7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" تعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث لصالح فترة (من10- 15سنة) والمجال السادس لصالح فترة (من5- 10سنوات) وفترة (من10- 15سنة) حيث إنه أصحاب هذه المدة هم من لديهم الخبرة العملية الكافية والتي تساعدهم في معرفة المخاطر التشغيلية المحتملة وبالتالي تمكنهم من تقييم إدارتها.
8. عدم وجود فروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين تعزى إلى العوامل (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، تبعية المدقق الداخلي، مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية، مجال الدورات، وجود لائحة واضحة تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية) مما يدلل على أن هذه العوامل لا تأثير لها على إجابات المبحوثين إنما يعود إلى اهتمام المصارف بتحديد تفاصيل مهام دائرة التدقيق الداخلي والتي تم تحديد عمومها في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

5.2 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تقدم الباحثة عدداً من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة دور المدقق الداخلي بالنسبة لإدارة المخاطر التشغيلية، والتوصيات نوردها في النقاط التالية:

1. ضرورة اهتمام المصارف بتوظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين والذي يساعدهم على انجاز أعمالهم بكفاءة وتقييم أي خطر محتمل قبل وقوعه.
2. على المصارف رفع نسبة توظيف من يحملون الشهادات المهنية والذي تزيد من كفاءة عمل المدققين في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك معرفتهم بأهمية سرية المعلومات التي يحصلون عليها وبالتالي تقليل مخاطر تسريب المعلومات خارج المصرف.
3. ضرورة تحديد معايير الصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي من قبل سلطة النقد الفلسطينية تتوافق مع المعايير الصادرة بالخصوص عن معهد المدققين الداخليين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. يجب على إدارة المصرف اعتماد سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر للمدققين الداخليين حتى يكون هناك تطوير مستمر للمدققين وبالتالي زيادة كفاءة عملهم.
5. تعيين المدققين الداخليين أصحاب الثقة وبالتالي السماح لهم الاشتراك في صنع قرارات مجلس ادارة المصرف والاطلاع على محاضر اجتماعاتهم.
6. اعطاء المدقق الداخلي جميع الصلاحيات اللازمة له لتنفيذ مهامه.
7. قيام مجلس إدارة المصرف بإصدار التعليمات التي تمنع تدخل الإدارة التنفيذية في عمل المدقق الداخلي.
8. ضرورة الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي بالنسبة لكفاءة نظام الرقابة الداخلية بخصوص منع أو التقليل من المخاطر التشغيلية.
9. ضرورة اهتمام المدقق الداخلي بالتزام المصرف بالأنظمة والقوانين.
10. يجب على سلطة النقد الفلسطينية اصدار تعليمات خاصة بالمخاطر التشغيلية للمصارف وتحديد مسؤولية الأطراف المختلفة في المصرف بالنسبة لهذه المخاطر.
11. ضرورة ابداء اهتمام أكبر من المدقق الداخلي لتقييم عمل دائرة إدارة المخاطر.
12. يتوجب على المدققين الداخليين التركيز بشكل أكبر على دراسة وتقييم المخاطر الناجمة عن العمليات الالكترونية و تقييم نظم إدارة هذه العمليات.
13. يجب اخضاع المدققين الداخليين إلى دورات تدريبية بخصوص كيفية التدقيق على العمليات المصرفية الالكترونية والتعرف على مخاطرها.
14. يجب على إدارة المصارف دراسة مقترحات المدقق الداخلي بخصوص نظام الرقابة الداخلية والأخذ بها في حال وجود فائدة من تطبيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.3 الدراسات المستقبلية:

فيما يلي عدد من الدراسات المقترحة للمستقبل في مجال الدراسة الحالية، والتي ارتأت الباحثة أهمية إجرائها من خلال تطبيقها للدراسة الحالية وأيضاً من خلال مراجعتها للدراسات السابقة، والدراسات المقترحة كما يلي:

1. توصي الباحثة باستمرار إجراء البحوث المستقبلية حول أهمية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية المصرفية.
2. دراسة المخاطر التشغيلية الناتجة عن الخدمات المصرفية الالكترونية.
3. دور المدقق الداخلي في تخفيض مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.
4. دور التدقيق الداخلي في رفع كفاءة دائرة إدارة المخاطر في المصارف.
5. دراسة تحليلية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ودورها في ادارة المخاطر المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، إيهاب نظمي. (2009م). *التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الإتحاد الدولي للمحاسبين. (2009م). *إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة*، (ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). عمان، الأردن: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

البرغوثي، شادي؛ والعقدة، صالح؛ و الجوهر، كريمة. (2013م). دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، *8*(23)، 1-22.

البجيرمي، شادي. (2011م). *دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر "دراسة ميدانية في المصارف السورية"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دمشق، سوريا.

التميمي، علاء. (2012م). *التنظيم القانوني للبنك الالكتروني على شبكة الانترنت*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الجابري، محمد علي. (2014م). *تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن*. صنعاء، اليمن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

جمعة، أحمد حلمي. (2009م). *الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

حجاج، أحمد؛ ورضوان، عباس؛ وحافظ، سماح. (2010م). تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجية. *المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية*، *34* (2)، 475-520.

الخطيب، خالد راغب. (2010م). *مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

ديري، زاهد محمد. (2011م). *الرقابة الإدارية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رضوان، إيهاب. (2012م). *أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية "دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة"* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

زيدان، سلمان خالد. (2010م). *إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومداخل العمل*، (ج2). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

سلطة النقد الفلسطينية. (2014م). *دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. فلسطين*: سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية. (2008م). *تعليمات رقم (2008/04) "إدارة المصارف والتدقيق والإمتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل"*. فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية.

الشمري، صادق راشد. (2013م). *استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الصمادي، حازم نعيم. (2003م). *المسئولية في العمليات المصرفية الالكترونية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشوا، ورود ناهض. (2014م). *دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الايرادات في وزارة المالية بقطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

آل شبيب، دريد كامل. (2012م). *إدارة البنوك المعاصرة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

شاهين، علي عبدالله. (2010م)، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها. *مجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الانسانية*، *12* (1)، 511-546.

الصواف، محمد حسين. (2011م). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي على تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. *مجلة التقني*، *24*(9)، 1-21.

عبد الكريم، نصر؛ وأبو صلاح، مصطفى. (4-5 يوليو 2007م). *المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس لجامعة فيلاديلفيا، جامعة بيرزت، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاوي، عبد المهدي. (2012م). *إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية بجمهورية السودان والمملكة الأردنية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام درمان الإسلامية، جمهورية السودان.

علي، بلعزوز. (2010م). استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، *مجلة الباحث- جامعة الشلف*، ع(7)،331-344.

فرج، شعبان. (2014م). *مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر*. الجزائر. تاريخ الاطلاع: 16 يناير 2016م، الموقع:www.dspace.univ-bouira.dz.

فوزي، نجاح محمد. (2007م). *وعي المواطن العربي اتجاه جرائم الاحتيال*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الكراسنة، ابراهيم. (2006م). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. صندوق النقد العربي2006، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الامارات.

المباشر، حسن. (2014م). *علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.

المدهون، إبراهيم. (2011م). *دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

المدلل، يوسف. (2007م). *دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

المساعده، منور. (2006م). *دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، المملكة الأردنية الهاشمية.

مخلوف، أحمد محمد. (2007م). *المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدهون، رغدة. (2014م). *العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي* "دراسة تطبيقية" (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

مشتهى، صبري ماهر. (2013م). العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين "دراسة حالة قطاع غزة". *مجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الانسانية*، *15* (2) ، 409-438.

مصبح، أحمد محمد. (2012م)، *إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

معهد المدققين الداخليين. (2013م). *المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي*، (ترجمة بودريقة، زياد والباي، خلود وبريش، منيرة) تونس: معهد المدققين الداخليين، (العمل الأصلي نشر في عام 2012م)

النونو، كمال. (2009م). *مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الوقاد، سامي محمد؛ وديان، لؤي محمد. (2010م). *تدقيق الحسابات (1)*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Allegrini, D. (2003). Internal Auditing and Risk Assessment in Large Italian Companies: an Empirical Survey. *International Journal of Auditing* , *7*, 191–208 .

Abdullah, M. & Ismail, A. & Shahimi, Sh. (2011). Operational risk in Islamic banks: examination of issues, *Qualitative Research in Financial Markets*, *3*(2), 131 – 151.

Azzam, M. . (2015). *Evaluation of internal audit in Palestinian ministry of health(Applied study in Gaza strip)* (Unpublished Master Thesis). Islamic university of Gaza, Palestine.

Basel Committee on Banking Supervision. (2011). Principles for the sound management of operational risk, *Bank for international settlements*.Basel.

Chambers, A. (2014). New guidance on internal audit – an analysis and appraisal of recent developments. *Managerial Auditing Journal*, 29(2), 196 – 218.

Chambers, A.D. & Odar, M. (2015). A new vision for internal audit. *Managerial Auditing Journal* , *30*(1), 34-55.

Dima, A. M. & Orzea, I. (2012). Risk Management in Banking. *AcademyPublish.org- – Risk Assessment and Management*, 107-122.

European Investment Fund (EIF.). (2010, April-12). *Operational Risk Management Charter*. Paper presented at Board of Directors Meeting. Luxembourg.

Financial Market Authority(FMA.) & Oesterreichische National bank. (2006). *Guidelines on Operational Risk Management*. Vienna, Austria.

Goodwin-Stewart, J., & Kent, P. (2006). The use of internal audit by Australian companies. *Managerial Auditing Journal*, *21*(1), 81–101.

Kanchu, Th., & Kumar, M. (2013). Risk management in the banking sector- An Empirical Study. *International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research*, *2*(2I), 145-153.

Laviada, A. F. (2007). Internal audit function role in operational risk management. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, *15*(2), 143 – 155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

McNally, J. S. (2013). *The 2013 COSO Framework & SOX Compliance*. USA: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

Popescu, S., & Omran, Abd. (2011). Managing risk and internal auditing. *IJRRAS, 9* (1), 150 – 158.

Power, M. (2003). the invention of operational risk, *ESRC Centre for Analysis of Risk and Regulation*. London: London School of Economics and Political Science.

Pyle, D. H.(1997, May, 17-19). *Bank Risk Management theory*. Paper presented at UCBERKELEY (Research program in finance), conference on risk management and regulation in banking, Jerusalem, Palestine.

Sarens, D. B. (2005). *Internal Auditor's Perception about their Role in Risk Management*. Comparison between Belgian and US Companies, working paper in universiteit gent 304/2005 .

Soh , D. & Martinov-Bennie, N. (2011). The internal audit function, *Managerial Auditing Journal, 26* (7), 605 – 622.

Sobel, P. (2011). Internal Auditing's Role in Risk Management. *The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF)*, 32701-4201.

Thirlwell, J. (2002). Operational risk: The banks and the regulatirs struggle. *Balance sheet, 10*(2), 28-31.

Wanga, Y., & Li, M. (2011). *The Role of Internal Audit in Engineering Project Risk Management*. Paper presented at International Conference on Advances in Engineering, Elsevier Ltd., 689-694.

www.manaraa.com

الملاحـــــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

م.	الاسم	المسمى	جهة العمل
1	أ.د. علي شاهين	أستاذ المحاسبة ومساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية.	الجامعة الإسلامية
2	د. صبري مشتهى	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة القدس المفتوحة
3	د. سيف الدين عودة	مدير دائرة الأبحاث والدراسات	سلطة النقد الفلسطينية
4	أ.د. حمدي زعرب	أستاذ المحاسبة والتمويل ونائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
5	أ.د. سالم حلس	أستاذ المحاسبة والتمويل	الجامعة الإسلامية
6	د. هشام ماضي	أستاذ المحاسبة المساعد	الجامعة الإسلامية
7	د. لينا وراد	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة – الأردن
8	د.علي النعامي	أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك	جامعة الأزهر
9	د. نافذ بركات	أستاذ الإحصاء المساعد	الجامعة الإسلامية
10	أ.علي صنع الله	محلل احصائي	مكتب الفا للتحليل الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2) الاستبانة بصورتها النهائية

الجامعة الإسلامية

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة والتمويل

السادة الإخوة والأخوات في دوائر التدقيق الداخلي في المصارف حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع / استبانة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد تم اعداد هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الاسلامية في غزة.

لذلك أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية مع العلم أن بيانات الاستبانة سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحثة

رنده محمد سعيد أبو شعبان

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً: بيانات المدقق الداخلي:

1. المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى، حدد(.....)

2. التخصص:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى، حدد (.....)

3. المنصب الوظيفي:

☐ مدقق في قسم التدقيق الداخلي ☐ رئيس قسم التدقيق الداخلي

☐ مدير دائرة التدقيق الداخلي ☐ أخرى، حدد (.....)

4. المدقق الداخلي يتبع مباشرة الى :

☐ مجلس إدارة المصرف ☐ لجنة المراجعة والتدقيق في المصرف.

5. مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.

☐ من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر.

6. الشهادات المهنية: (يمكن اختيار أكثر من اختيار)

☐ محاسب قانوني CPA ☐ محاسب قانوني عربي ACPA

☐ محاسب قانوني فلسطيني PCPA ☐ محاسب قانوني بريطاني ACCA

☐ مدقق داخلي معتمد CIA ☐ أخرى، حدد (.....)

☐ لا يوجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال عملك في التدقيق الداخلي (.....) دورة.

☐ أقل من 5 دورات ☐ من 5 إلى أقل من 15 دورة.

☐ من 15 دورة إلى أقل من 25 دورة ☐ 25 دورة فأكثر.

8. مجال الدورات التي التحقت بها في عملك الحالي: (يمكن اختيار أكثر من خيار)

☐ تدقيق داخلي ☐ إدارة مخاطر مصرفية

☐ تقييم إدارة المخاطر المصرفية ☐ أخرى، حدد (.....)

9.هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟

☐ نعم ☐ لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً / الرجاء التأشير بعلامة (√)على خانة واحدة فقط من الخيارات الخمس المتاحة:

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية						
.1	يتطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.					
.2	يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف.					
.3	يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرف.					
.4	يتلقى المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.					
.5	يوجد عدد كافي من عدد العاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصلين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.					
.6	يتم عقد دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.					
.7	يقوم المدقق الداخلي بالاطلاع على سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة والمحددة من الادارة .					
.8	يعتمد مجلس الادارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.					
.9	يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تدقيق شاملة ومهنية ومناسبة وتتوافق مع احدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.					
.10	لا يتم تكليف دائرة التدقيق الداخلي وموظفيها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.					
.11	يخضع المدقق الداخلي الى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفية.					
.12	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد المادية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
	والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.					
.13	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.					
.14	يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العلمية والعملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.					
.15	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق التقارير الدورية المرفوعة للإدارة العليا عن اعمال المصرف.					
.16	يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرف.					
.17	يتم توفير وسيلة آمنة لموظفي المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتيال داخلي في المصرف.					
.18	قام المصرف باعتماد مقترحات المدقق الداخلي أدت لمنع عمليات احتيال داخلي.					
.19	يتأكد المدقق الداخلي من كفاءة اجراءات ضبط أنظمة العمليات الالكترونية.					
.20	تم تغيير سياسات المصرف اتجاه وسائل الأمان بناءً على اقتراح المدقق الداخلي.					
المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية						
.1	يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية.					
.2	يوجد ميثاق للتدقيق الداخلي في المصرف معتمد من مجلس الادارة.					
.3	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها.					
.4	يعطى للمدقق الداخلي حق الاطلاع على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت.					
.5	يعطى للمدقق الداخلي حق طلب البيانات والايضاحات					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
	التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.					
.6	يسمح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول.					
.7	يسمح للمدقق الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الادارة.					
.8	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي.					
.9	تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الخارجي.					
.10	للمدقق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرف وفي أي وقت يراه مناسباً.					
.11	لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والادارة التنفيذية.					
.12	يتمكن المدقق الداخلي من الحصول على الاستفسارات اللازمة من الادارة بخصوص المخاطر التشغيلية المحتملة.					
.13	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة المخاطر المتعلقة بالعملاء ومنتجات الأعمال.					
.14	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر الاحتيال الداخلي.					
.15	أدت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي الى قيامه بمنع حدوث عمليات احتيال خارجي.					
.16	الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تمكنه من تقييم ادارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.					
المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية						
.1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة الداخلية لحجم المصرف.					
.2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة اجراءات الرقابة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
	الداخلية لطبيعة عمليات المصرف.					
.3	يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.					
.4	يتحقق المدقق الداخلي من كفاءة الاجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.					
.5	يقوم المدقق الداخلي بتقييم الاجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر.					
.6	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية للمصرف.					
.7	يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظم الرقابة التشغيلية للمصرف.					
.8	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بضوابط الرقابة الداخلية.					
.9	يرفع المدقق الداخلي لمجلس الادارة توصيات حول تطوير عمل الرقابة الداخلية.					
.10	تم تغيير اجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناءً على اقتراح من المدقق الداخلي.					
.11	ساعد تقديم المدقق الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.					
.12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.					
المجال الرابع: تأكد المدقق الداخلي من إمتثال المصرف للقوانين والأنظمة واثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية						
.1	يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.					
.2	يوجد لدى المصرف منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف.					
.3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
	المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.					
.4	يتم وضع سياسات واستراتيجيات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها.					
.5	يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.					
.6	التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية.					
.7	تأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بالقوانين والأنظمة يساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.					
المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.						
.1	تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف.					
.2	يشتمل عمل المدقق الداخلي على كافة أنشطة المصرف وفروعه وأنشطته الخارجية.					
.3	يشمل عمل المدقق الداخلي النشاطات التشغيلية للمصرف.					
.4	يتم تحديد منهجية لفحص وتدقيق كافة أنشطة المصرف والمستندة الى درجة المخاطر المتضمنة.					
.5	يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرف.					
.6	تؤدي شمولية عمل المدقق الداخلي الى منع أو التخفيض من مخاطر الاحتيال الداخلي.					
.7	ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعه لوقوع مخاطر من العنصر البشري.					
.8	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
.9	تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.					
المجال السادس: تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية						
.1	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.					
.2	يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على الأنظمة الالكترونية في المصرف.					
.3	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات الالكترونية.					
.4	يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في وضع نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.					
.5	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الادارية.					
.6	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توافر الاجراءات اللازمة والقادرة على جعل قواعد بيانات التخويل تقاوم بشكل معقول احتمالات التلاعب.					
.7	يوجد نظم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.					
.8	يتم التأكد من توافر التأمين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الالكترونية عن العمل.					
.9	يتم اجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الالكترونية.					
.10	يرفع المدقق الداخلي تقارير للإدارة حول تقييمه لإدارة نظم العمليات الالكترونية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
		100-76	75-51	50-26	25-1	0
.11	يقوم المدقق بتقييم اجراءات الأمان لإدارة نظم العمليات الالكترونية في المصرف.					
.12	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها.					
.13	يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.					

مع تحيات الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com